

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار للشركات الصناعية الكويتية

The Impact of Applying International Accounting Standards on the Investment Decisions of the Kuwaiti Industrial Companies

إعداد

خالد جزاء العتيبي

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

تخصص المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2013

التفويض

أنا خالد جزاء العتيبي، أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٣/٥/١٠

قرار لجنة المناقشة

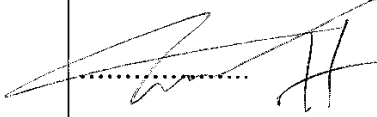
نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار للشركات الصناعية الكويتية، بتاريخ: ٤ / ٥ / 2013م.

التوقيع

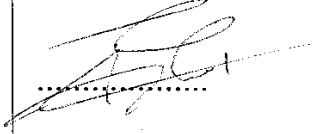
أعضاء لجنة المناقشة



الأستاذ الدكتور محمد فوزي شبيطة، رئيساً



الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي، مشرفاً وعضواً



الدكتور أسامة عمر، عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ
الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

صدق الله العظيم

{سورة العلق: 1-5}

الإهداء

إلى والديّ الأعزاء أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي الكرام

إلى كل صديق ومحب

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى أولا وأخيرا بما أكرم علي نعمة العلم...

ومن ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف

الأستاذ الدكتور الفاضل:نبيل الحلبي

لما أكرم علي من نصائح وإرشادات.

وأتقدم بجزيل بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

قائمة المحتويات

الإهداء	و
شكر وتقدير	ز
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ك
الملاحق	ل
الملخص	م
الملخص باللغة الانجليزية	ن
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	1
1-1 المقدمة:	2
2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها:	3
3-1 أهمية الدراسة:	3
4-1 فرضيات الدراسة:	4
5-1 أمودج الدراسة:	5
6-1 حدود الدراسة:	5
7-1 التعريفات الإجرائية:	6
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	8
المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية	9
المبحث الثاني: قرارات الاستثمار	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	28
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:	35
الفصل الثالث طريقة الدراسة وإجراءاتها	38
1-3 منهج الدراسة:	39
2-3 مجتمع الدراسة وعينتها:	39

40:3-3 أداة الدراسة:
41:4-3 صدق الأداة:
43:8-3 إجراءات الدراسة:
44 الفصل الرابع نتائج الدراسة
57 الفصل الخامس مناقشة الاستنتاجات والتوصيات
58 مناقشة الاستنتاجات والتوصيات
60 التوصيات:
62 قائمة المراجع
66 الملحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب البيانات الأولية في (43) شركة في الكويت	50
(2)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	50
(3)	متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها	51
(4)	قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل ولكل بعد من أبعاد الدراسة	52
(5)	وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية	56
(6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار الدولي رقم (28) المتعلق بالاستثمار في شركات زميلة	58
(7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار الدولي رقم (27) المتعلق بالمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة لمجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرته	60
(8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار الدولي رقم (3) المتعلق باندماج الشركات	62
(9)	نتائج اختبار الفرضية الأولى	64
(10)	نتائج اختبار الفرضية الثانية	65
(11)	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	66

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	أمودج الدراسة	(1)
16	الخصائص النوعية للبيانات المالية	(2)

الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
79	الاستبانة	(1)
86	أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة	(2)

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار للشركات الصناعية الكويتية

إعداد

خالد جزاء العتيبي

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

المخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار للشركات الصناعية الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين العاملين في قطاع المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك البالغ عددهم (110) أفراد. وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الشراء للشركات الصناعية الكويتية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات البيع للشركات الصناعية الكويتية، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات عدم التداول. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: ضرورة التأكيد على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وضرورة تجاوز القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية وصدق المعلومات كونها تؤثر على قرارات الاستثمار، وضرورة تدريب المحاسبين على إجراء عمليات محاسبة الاستثمار في الشركات الزميلة.

The Impact of Applying International Accounting Standards on the Investment Decisions of the Kuwaiti Industrial Companies

Prepared by:

Khalid Jaza' Al-Utaibi

Supervisor:

Professor Nabil Al-Halabi

Abstract

This study aimed to analyze the impact of the application of international accounting standards on the investment decisions of the Kuwaiti industrial companies, in the study population consisted of accountants, auditors and financial managers working in the sector of chemical products, petroleum and coal products, rubber and plastics, totaling 110 individuals.

The study used statistical analysis (SPSS) for the analysis of the study data, and the results showed the existence of the effect statistically significant for the application of international accounting standards on the purchasing decisions of industrial companies with Kuwait, as shown by the results of the study and an impact statistically significant for the application of international accounting standards on the decisions of sales of industrial companies with Kuwait the results also showed a statistically significant effect of the application of international accounting standards on the non-trading decisions.

Some of recommendations were suggested in the study, including: the need to emphasize on compliance with international accounting standards and the need to overcome deficiencies in the application of appropriate property and reliability and sincerity information being affected by investment decisions, and the need to train accountants to conduct operations accounting for investment in associates.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- نموذج الدراسة
- التعريفات الإجرائية
- حدود الدراسة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

يعتبر الاستثمار تضحية بالثروة الحالية المؤكدة من أجل الحصول على ربح مستقبلي غير مؤكد. وتتعدد أشكال الاستثمار حسب الغرض والوسائل والعائد المتوقع والمخاطر المحتملة. وهناك عدة أنواع للاستثمار منها ما يسمى بالاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي والمباشر وغير المباشر، والاستثمار الحقيقي والاستثمار في العنصر البشري طويل الأجل، وقصير الأجل (إبراهيم، 2011).

وتعتبر عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ركناً رئيساً يؤدي إلى نجاح المؤسسات والأفراد بل وحتى الدول في مشاريعها المختلفة سواء في المرافق العامة أو البنية التحتية، وكذلك الاستثمار في مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها من الاستثمارات. إن اتخاذ القرار الاستثماري هي عملية اختيار بين بديلين أو أكثر من خلال تخصيص قدر معلوم من رأس المال لتحقيق غايات الاستثمار خلال فترة زمنية محددة في ضوء الموارد المتاحة للمنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود درجة ما من المخاطرة (حماد، 2006).

وتتميز القرارات الاستثمارية عن القرارات التشغيلية بمجموعة من الخصائص بأنها أكثر خطورة . فالقرارات الاستثمارية تترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات. وإن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المشروعات الاستثمارية تتحقق على مدار فترة زمنية طويلة مما يدعو إلى ضرورة أخذ مشكلة تغير القيمة الزمنية للنقود في الحسبان. كما إن القرارات الاستثمارية يترتب عليها إنفاق مبالغ ضخمة قد تستدعي قيام المشروع باقتراض مبالغ ضخمة أو زيادة رأس ماله ، مما يؤثر على الهيكل المالي للمنشأة، ويتوقف نجاح المشروع في المستقبل على القرارات الاستثمارية التي تتخذ عند بدء حياة المشروع. ونظراً لوجود احتمال المخاطرة في العملية الاستثمارية يحتاج الأمر إلى اهتمام من قبل القائمين على محاسبة الاستثمار بسبب عدم التأكد من المردود (العوائد) سواء من حيث حجمها أو توقيتها أو انتظامها (الحنفي، 2006).

ولقد أشار القائمون على المعايير الدولية إلى أهمية الاستثمار ووضعوا العديد من المعايير التي تنظم محاسبة الاستثمار، وأفردت بنود خاصة تتحدث عن محاسبة الاستثمار، حيث إن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية يساهم بشكل عام في تشجيع الاستثمار. كما إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضيف صفة دولية على القوائم المالية للشركات وبالتالي يزيد من مصداقيتها لدى المستثمرين المحليين والخارجيين (العازمي، 2012).

وتوافقاً مع القوانين العالمية فقد تبنت دولة الكويت وبشرت في تطبيق معايير المحاسبة الدولية منذ أكثر من عقد من الزمن وألزمت جميع الشركات المدرجة في السوق المالي بتطبيقها.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم مؤخراً، وصعود اقتصاد بعض الدول الخليجية وظهورها على المستوى الدولي بشكل متميز مثل الاقتصاد الإماراتي والاقتصاد القطري، أصبح الاقتصاد الكويتي وسوق الكويت للأوراق المالية في حاجة إلى قرارات استثمارية رشيدة، حيث تعتبر هذه القرارات مهمة جداً وتنعكس نتائجها على الاقتصاد الكويتي بشكل عام واستدامة الشركات الصناعية في أعمالها بشكل خاص.

لذلك يضع الباحث التساؤلات الآتية، وسيحاول الإجابة عنها من خلال الدراسة.

ويمكن تحقيق ذلك الغرض من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات الشراء في الشركات الصناعية الكويتية؟
2. ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات البيع في الشركات الصناعية الكويتية؟
3. ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات عدم التداول في الشركات الصناعية الكويتية؟

1-3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتطرق إلى موضوع هام يتناول عملية اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات المبحوثة، وبالتالي فإن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة الاستثمار في ظل اتساع نطاق الاستثمار المحلي والأجنبي يعد أمراً هاماً للجميع. كما تتضح أهمية هذه الدراسة للاقتصاد الكويتي في كون الاستثمارات تمثل أحد أصول الشركات التي يجب قياسها والإفصاح عنها بشكل سليم نظراً لتأثيرها على قائمة المركز المالي، كما أن لها تأثيراً على قائمة الدخل مما يستوجب تحديد أساليب معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها. لذا تبرز أهمية الدراسة من خلال:

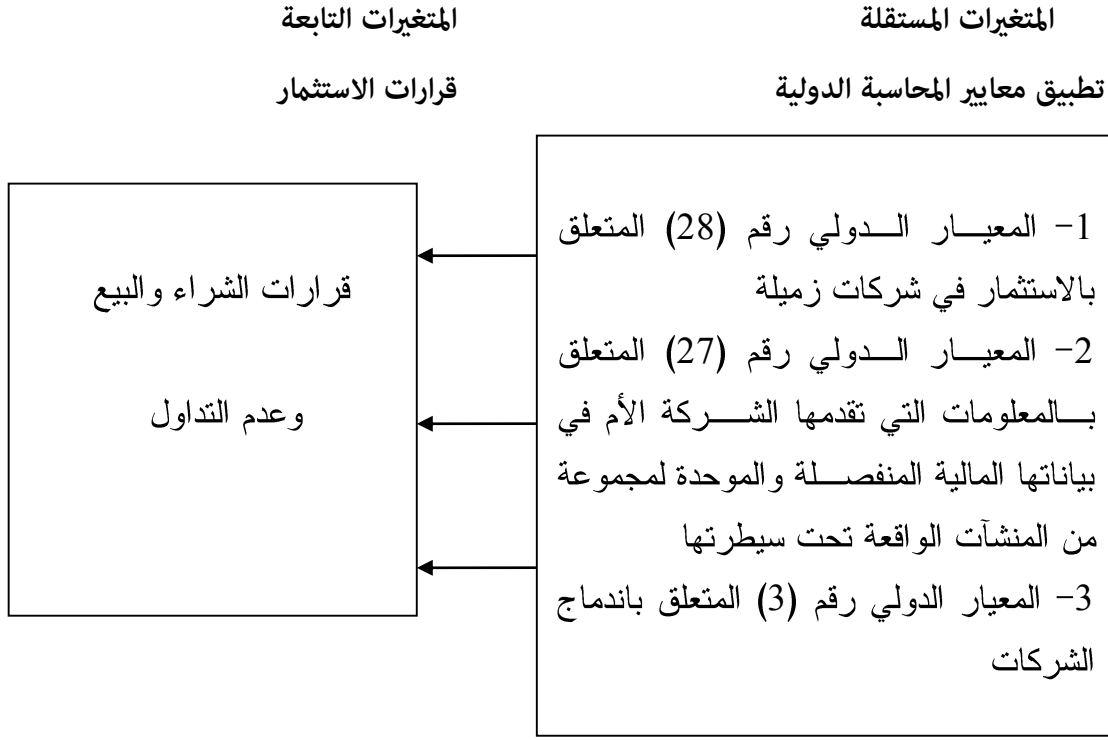
1. دراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القرارات الاستثمارية (قرارات الشراء، وقرارات البيع، وقرارات عدم التداول) للشركات الصناعية الكويتية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. توضيح مدى توافر كفاءات بشرية في الشركات الصناعية العامة تستطيع تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بمحاسبة الاستثمار.
3. كونها الدراسة الأولى من نوعها - على حد إطلاع الباحث- والتي تتناول أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القرارات الاستثمارية (قرارات الشراء، وقرارات البيع، وقرارات عدم التداول) للشركات الصناعية الكويتية، سيكون من المؤمل الاستفادة من نتائج الدراسة في القطاع الصناعي الكويتي، ولدى الجهات المختصة في هذا الأمر.

4-1 فرضيات الدراسة:

ستسعى هذه الدراسة الى اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: H0-1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الشراء للشركات الصناعية الكويتية.
- الفرضية الثانية: H0-2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات البيع للشركات الصناعية الكويتية.
- الفرضية الثالثة: H0-3 لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات عدم التداول للشركات الصناعية الكويتية.

5-1 أمودج الدراسة:



شكل رقم (1)

أمودج الدراسة

* الأمودج من إعداد الباحث.

6-1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الشركات العاملة في قطاع المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط

والبلاستيك البالغ عددها (43) شركة في سوق الكويت المالي، وسوف يتم اختيار (20) شركة

منها للدراسة الحالية بالأسلوب العشوائي.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفترة عن عام 2013.

الحدود البشرية: (50) محاسباً، و(40) مدققاً داخلياً، و(20) مديراً مالياً في الشركات الصناعية المدرجة في

سوق الكويت للأوراق المالية.

7-1 التعريفات الإجرائية:

الاستثمار: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه في القسمة الحالية للأموال المستقرة، وكذلك النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم، بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات (إبراهيم، 2011).

قرارات الشراء: تتمثل هذه القرارات في الرغبة في حيازة أصل مالي. ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة السوقية للأصل المالي محل التداول (باشيخ، 2009).

قرارات البيع: يلجأ المستثمر إلى قرارات البيع عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي في حوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، وهنا يعتقد المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح (الحنفي، 2006).

قرارات عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة (العازمي، 2012).
قرارات الاستثمار: هي عملية اختيار بين البدائل الاستثمارية، ويتربط عليه التزام بإنفاق حالي من أجل عوائد مستقبلية. وهذا القرار يتطلب قدراً من الأموال تخاطر به الشركة الصناعية العامة إذا هي ما قبلت اقتراحاً استثمارياً (القاسم، 2006).

المعيار الدولي رقم (28) المتعلق بالاستثمار في شركات زميلة: يهدف هذا المعيار إلى توضيح عملية الاستثمار في شركات زميلة إذا استحوذ المستثمر - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات زميلة - على 20% أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنه يفترض أن يكون للمستثمر تأثير فعال، إلا إذا توافرت دلائل واضحة تخالف ذلك. وبالعكس فإنه إذا استحوذ المستثمر - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة - على أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنه يفترض ألا يكون للمستثمر تأثير فعال، إلا إذا توافرت دلائل واضحة تثبت عكس ذلك. ولا يمنع تملك مستثمر آخر على نسبة كبيرة من أو حتى على غالبية حقوق ملكية الشركة المستثمر فيها أن يكون للمستثمر تأثير فعال (Caplani, 2012).

المعيار الدولي رقم (27) المتعلق بالمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة لمجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرتها: ويهدف هذا المعيار الى تعزيز الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة للمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة لمجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرتها وتحدد هذا المعيار الظروف التي يتوجب خلالها توحيد البيانات المالية لمنشأة أخرى (أن تكون شركة تابعة)، ومحاسبة التغييرات الواقعة على مستوى حصص الملكية في الشركة التابعة، ومحاسبة فقدان السيطرة على الشركة التابعة، والمعلومات التي يتوجب على المنشأة الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة العلاقة بين المنشأة والشركات التابعة (Stone, 2011).

المعيار الدولي رقم (3) المتعلق باندماج الشركات: يهدف المعيار المحاسبي 3 إلى تعزيز ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة المعلومات التي تقدمها المنشأة في بياناتها المالية عن اندماج الأعمال وتأثيراته، ويقتضي هذا المعيار من المنشأة المشتري الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم طبيعة عمليات اندماج الأعمال وآثارها المالية والتي تحدث خلال فترة إعداد التقارير الحالية أو بعد تاريخ الإبلاغ ولكن قبل المصادقة على البيانات المالية بغرض إصدارها. وبعد اندماج الأعمال، يجب على المنشأة المشتري أن تفصح عن أية تعديلات معترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية تكون مرتبطة بعمليات اندماج الأعمال التي تحدث في فترات إعداد التقارير الحالية أو السابقة (العازمي، 2012).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية

- 1-2 أولاً: المعيار الدولي رقم (28) المتعلق بالاستثمار في شركات زميلة.
- 2-2 ثانياً: المعيار الدولي رقم (27) المتعلق بالمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة لمجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرتها.
- 3-2 ثالثاً: المعيار الدولي رقم (3) المتعلق باندماج الشركات.

المبحث الثاني: قرارات الاستثمار

- 4-2 أولاً: قرارات الشراء.
- 5-2 ثانياً: قرارات البيع.
- 6-2 ثالثاً: قرارات عد التداول.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

- 7-2 أولاً: الدراسات باللغة العربية
- 8-2 ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية
- 9-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الأدبيات والمراجع التي تناولت متغيرات الدراسة بالشرح والتفصيل، كما يستعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية

بدأ الاهتمام المتزايد بوضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم تكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية. وقد بقي إصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوماً يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبولاً من الشركات والمؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع (القاسم، 2006).

ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (مطر والسويطي، 2008).

وإن أهمية معايير المحاسبة جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام 1932. أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة، في كافة أنحاء العالم (Pingyang, 2007). وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات: (أبو المكارم، 2009)

أولاً: الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

ثانياً: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

ثالثاً: لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضواً ومنظمة من 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليون ونصف مليون محاسب، يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ولتحقيق مهامه. فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم. وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية: (موسى ومصطفى، 2005)

3 المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.

4 معايير دولية لرقابة الجودة.

5 قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.

6 معايير التأهيل الدولية.

7 معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس. وينفذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية: (القاضي وحمدان، 2007)

8 لجنة التعليم: وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية) بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة الى موافقة المجلس.

9 لجنة السلوك المهني: وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

10 لجنة المحاسبة المالية والإدارية: وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد على مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.

11 لجنة القطاع العام: وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية.

تطبيق المعايير الدولية على مستوى العالم:

في معظم بلدان أوروبا ومن خلال الهيئات المهنية العاملة هناك، ومن خلال الجهود التي بذلتها لجنة المعايير الدولية أوصت المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) في أوروبا بأن يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية كما أوصت المجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية (EFRAG) بعد دراسات معمقة ومفاوضات قبولها بمعايير المحاسبة الدولية وبينت أن هذه المعايير لا تتناقض مع المعايير المستخدمة في أوروبا . وقد كان لتوصية المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) والمجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية (EFRAG) أثر كبير في دعم معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها في أوروبا (حماد، 2006).

أما على المستوى العربي في جمهورية مصر العربية تم إصدار معايير محاسبية مصرية توابك التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم /503/ لسنة 1997. وبالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة المصرية إلا أنها كما ذكرنا هي ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية، وفي ذلك تكريس لتطبيق المعايير الدولية بشكل غير مباشر (أبو المكارم، 2009).

وفي المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية حيث اعتمدت هذه المعايير لتطبيق من قبل الشركات العاملة (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009).

أما في لبنان فقد جرى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس للقيود المحاسبية ولتحضير البيانات والتقارير المالية من قبل المؤسسات والهيئات المختلفة والشركات وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم /673/ تاريخ 14 حزيران 2001 كما قامت نقابة خبراء المحاسبين المجازين في لبنان بترجمة المعايير المحاسبية الدولية من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تمت ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المهنية للسعي إلى تطبيقها لدى الشركات ومن قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق والحسابات. وفي سوريا تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الشركات المساهمة التي تم تسجيلها في بورصة دمشق (باشيخ، 2009). أما في دولة الكويت فقد تم اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس للقيود المحاسبية ولتحضير البيانات والتقارير المالية من قبل المؤسسات والهيئات المختلفة والشركات، وقامت الجهات المهنية المختصة بترجمة المعايير الدولية واعتمادها من قبل الدولة.

الخصائص النوعية للبيانات المالية:

تمتاز البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بعدد من الخصائص وهي:

(Pingyang, 2007)

1. أساس الاستحقاق: تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.
2. الاستمرارية: يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل المنظور، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغيرة لذلك الافتراض.



شكل رقم (2)

الخصائص النوعية للبيانات المالية (مطر والسويطي، 2008)

3. القابلية للفهم: ويقصد بذلك قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين، ويفترض توفر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين، ويجب عدم استبعاد المعلومات عن المسائل الهامة حتى لو كانت معقدة نسبياً.

4. الملاءمة: المعلومات الملائمة هي تلك المفيدة لحاجات متخذي القرارات، وتتحقق خاصية الملاءمة في المعلومات عندما تساعد على اتخاذ القرارات من خلال تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية، ويمكن تعزيز القدرة التنبؤية للبيانات المالية من خلال التوسع في مستوى الإفصاح، مثل التفريق بين البنود العادية وغير العادية في قائمة الدخل.
 5. المادية: وتعد المعلومات ذات قيمة مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على قرارات المستخدمين، وتعتمد المادية على حجم البند.
 6. الموثوقية: وتتمثل الموثوقية في خلو البيانات من الأخطاء الهامة والتحيز، وإمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.
 7. التمثيل الصادق: أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو أن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس وأسس الاعتراف.
 8. الجوهر فوق الشكل: الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية وليس على شكلها القانوني فقط، مثلاً بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل ملكية، فإن الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع، لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.
 9. الحياد: خلو البيانات من التحيز.
 10. الحذر: على معد البيانات بذل الجهد الكافي لمواجهة حالات عدم التأكد مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للأصول، والحذر من تضخيم الأصول أو الدخل، والحذر من تقليل الالتزامات والمصروفات.
 11. الاكتمال: يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وحذف المعلومة يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.
 12. قابلية المقارنة: إمكانية المقارنة عبر الزمن لنفس المشروع، وإمكانية المقارنة بين المشروعات، والثبات في أسس القياس والعرض، والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغييراتها وأثر التغيير، وعرض القوائم المقارنة للسنوات السابقة.
- وقد أورد (Weygandt, Kimmel & Kieso, 2013) الخصائص النوعية للبيانات المالية على النحو الآتي:

1. الملاءمة: كي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات. وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية و المستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.
2. التمثيل الصادق: لكي تكون المعلومات موثوقاً فيها فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة. لذا فإنه يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات و الأحداث وغيرها التي تنتج عنها موجوداتها ومطلوباتها وحقوق مالية للمنشأة في تاريخ الميزانية والتي تستوفي معايير التحقق.
3. القابلية للفهم: تعتبر القابلية للفهم من جانب المستخدمين إحدى أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في البيانات المالية. ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمين على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، وأن تكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية. ومع ذلك فإنه لا يجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها.
4. القابلية للمقارنة: يجب أن يكون مستخدمو البيانات المالية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على ممر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها. كما يجب أن يكونوا أيضاً قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك المنشآت. ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الزمن بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضاً بطريقة متسقة بالنسبة للمنشآت المختلفة.

أولاً- المعيار الدولي رقم (28) المتعلق بالاستثمار في شركات زميلة:

تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرين من قبل المجلس في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)

1988، وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1994 تم تعديل محتويات المعيار الثامن والعشرين

ليتنفق مع النموذج الذي تم اعتماده ضمن المعايير المحاسبية الدولية في عام 1991 (المعيار الثامن والعشرون المعدل في عام 1994). ولا توجد تغييرات جوهرية أجريت على النص الأصلي المعتمد للمعيار، وتم إجراء تعديلات على المصطلحات المستخدمة لتتفق مع إجراءات لجنة المعايير الدولية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009).

وفي تموز (يوليو) من العام 1998 تم تعديل الفقرات 23, 24 من المعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرين (المعاد صياغته في عام 1994) لتتلاءم مع المعيار السادس والثلاثين، "انخفاض قيمة الموجودات". وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 1998 أُجري بناءً على المعيار التاسع والثلاثين "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" تعديل الفقرات 7 و12 و14 من المعيار الثامن والعشرين. وقد تم إجراء التعديلات لاستبدال الإشارة إلى المعيار الخامس والعشرين "محاسبة الاستثمار" بالإشارة إلى المعيار التاسع والثلاثين ويتطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 والمتعلق إلى بأسس التعامل في تقييد الاستثمارات بالمنشآت الزميلة. ويتضمن هذا المعيار محاسبة الاستثمارات في المنشآت الزميلة، إلا أنه لا ينطبق على الاستثمارات في المنشآت الزميلة التي تحتفظ بها: (باشيخ، 2009)

1. مؤسسات رأس المال المشارك.
2. صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الائتمان والمنشآت المماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، والتي يتم تحديدها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة ومحاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في حسابات الربح أو الخسارة خلال فترة التغيير.

والتأثير المهم هو عبارة عن صلاحية المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية التي تخص الجهة المستثمر بها ولكنها لا تشكل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. إذا احتفظ المستثمر، بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات التابعة مثلاً)، (20-50%) من سلطة التصويت التي تخص الجهة المستثمر بها، فإنه يفترض أن المستثمر يملك تأثيراً مهماً، إلا إذا كان من الواضح إثبات خلاف ذلك (حماد، 2006).

ووفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئياً بالاستثمار في منشأة زميلة بسعر التكلفة ويتم رفع أو خفض المبلغ المسجل للاعتراف بحصة المستثمر من ربح أو خسارة الجهة المستثمر بها بعد تاريخ الاستملاك. ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من ربح أو خسارة الجهة المستثمر بها في حسابات ربح أو خسارة المستثمر. وتؤدي التوزيعات المستلمة من الجهة المستثمر بها إلى تخفيض المبلغ المسجل للاستثمار. وقد تكون التعديلات على المبلغ المسجل ضرورية أيضاً بالنسبة للتغيرات في حصة المستثمر التناسبية في الجهة المستثمر بها الناجمة عن التغيرات في الدخل الشامل الآخر للجهة المستثمر بها. وتضم هذه التغيرات تلك الناشئة عن إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات وعن فروق تحويل العملات الأجنبية. ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من تلك التغيرات في دخل شامل آخر للمستثمر. وينبغي إعداد البيانات المالية للمستثمر باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث المشابهة في الظروف المشابهة (القاضي وحمدان، 2007).

وبعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك الاعتراف بخسائر المنشأة التابعة، يطبق المستثمر متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأية خسائر إضافية لانخفاض القيمة فيما يتعلق بصافي استثمار الجهة المستثمرة في المنشأة التابعة. البيانات المالية المنفصلة عندما يتم إعداد البيانات المالية المنفصلة، تتم محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمنشآت الخاضعة الى سيطرة مشتركة والمنشآت الزميلة المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع (أو المدرجة في إحدى مجموعات التصرف المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع) بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 إما بسعر التكلفة، أو وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (Stone, 2011).

وينبغي تطبيق نفس المحاسبة على كل فئة من فئات الاستثمارات. وتتم محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمنشآت الخاضعة الى سيطرة مشتركة والمنشآت الزميلة المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع (أو المدرجة في إحدى مجموعات التصرف المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع) بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 وفقاً لذلك المعيار. وينبغي محاسبة الاستثمارات في المنشآت الخاضعة الى سيطرة مشتركة والمنشآت الزميلة التي تتم محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في البيانات المالية الموحدة، بنفس الطريقة في البيانات المالية المنفصلة للمستثمر (العازمي، 2012).

ويتفق هذا مع فرضيات الدراسة الحالية التي تسعى إلى اختبار أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على كل من قرارات الشراء، وقرارات البيع، وقرارات عدم التداول.

ثانياً: المعيار الدولي رقم (27) المتعلق بالمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة الى مجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرتها
يدخل معيار المحاسبة الدولي 27 كمحدد أساسي لكيفية تنظيم البيانات المالية لشركات المجموعة الواحدة تحت ما يسمى "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة". ويهدف هذا المعيار الى تعزيز الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة للمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة الى مجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرتها. ويحدد المعيار المذكور الظروف التي يتوجب خلالها توحيد البيانات المالية لمنشأة أخرى (أن تكون شركة تابعة)، ومحاسبة التغييرات الواقعة على مستوى حصص الملكية في الشركة التابعة، ومحاسبة فقدان السيطرة على الشركة التابعة، والمعلومات التي يتوجب على المنشأة الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة العلاقة بين المنشأة والشركات التابعة (حماد، 2006).

وتعرف البيانات المالية الموحدة على أنها البيانات المالية لمجموعة يتم تقديمها على أنها منشأة اقتصادية واحدة، حيث إن المجموعة تشكل الشركة الأم والشركات التابعة، وتعرف الشركة التابعة على أنها منشأة، بما في ذلك أية منشأة غير مؤسسة مثل الشراكة، مسيطر عليها من قبل منشأة أخرى (معروفة باسم الشركة الأم). أما السيطرة فهي قوة التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها (مطر والسويطي، 2008).

عرض البيانات المالية الموحدة:

يتوجب على الشركة الأم توحيد استثماراتها في الشركات التابعة، لكن هناك استثناء محدوداً متوافراً لبعض المنشآت غير العامة، ولكن هذا الاستثناء لا يعفي منظمات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المشترك وصناديق الائتمان والمنشآت المشابهة من توحيد شركاتهم التابعة. إجراءات التوحيد يتوجب على المجموعة استخدام سياسات محاسبية موحدة لإعداد التقارير مثل التعاملات وغيرها من الأحداث في الظروف المشابهة، كما يتوجب حذف نتائج التعاملات والأرصدة بين المنشآت في المجموعة (أبو المكارم، 2009).

وفي إعداد البيانات المالية الموحدة، تقوم المنشأة بتوحيد البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة سطرًا بسطر بإضافتهم معاً مثل بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف، ومن أجل أن تقوم البيانات المالية الموحدة بعرض المعلومات المالية المتعلقة بالمجموعة كما هو الحال بالنسبة للمنشأة الاقتصادية الواحدة. ولتحقيق ذلك يجب أن يتم إلغاء القيمة المسجلة لاستثمار الشركة الأم وحصص الملكية للشركة الأم في كل شركة تابعة، وتحديد الحصص غير المسيطرة في الربح أو الخسارة للشركات التابعة الموحدة لفترة إعداد التقارير، وتحديد الحصص في الأصول الصافية للشركات التابعة الموحدة بشكل منفصل عن حصص الملكية للشركة الأم فيهم. وتتكون الحصص غير المسيطرة في الأصول الصافية من مبلغ تلك الحصص غير المسيطرة في تاريخ الاندماج الأصلي (المحسوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3)، وأسهم الحصص غير المسيطرة للتغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الاندماج (مطر والسويطي، 2008).

الحصص غير المسيطرة (حصص الأقلية):

يتوجب عرض الحصص غير المسيطرة أو ما تسمى حصص الأقلية في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق الملكية، بشكل منفصل عن حقوق المالكين للشركة الأم، كما يجب أن ينسب مجموع الدخل الشامل إلى مالكي الشركة الأم وإلى حصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى حصص غير مسيطرة برصيد عجز. وتتم محاسبة التغيرات في حصص الملكية للشركة الأم في إحدى الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة ضمن حقوق الملكية، عندما تفقد المنشأة السيطرة على إحدى الشركات التابعة فإنها تلغي الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وعناصر حقوق الملكية ذات الصلة للشركة التابعة السابقة. ويتم الاعتراف بأي كسب أو خسارة في الربح أو الخسارة. ويقاس أي استثمار مستقبلي في الشركة التابعة السابقة بقيمته العادلة في تاريخ فقدان السيطرة. وتقوم المنشأة في إعداد البيانات المالية الموحدة بتوحيد البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة سطرًا بسطر بإضافتهم معاً مثل بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف. ومن أجل أن تقوم البيانات المالية الموحدة بعرض المعلومات المالية المتعلقة بالمجموعة كما هو الحال بالنسبة للمنشأة الاقتصادية الواحدة. ولتحقيق ذلك يجب أن يتم إلغاء القيمة المسجلة لاستثمار الشركة الأم وحصص الملكية للشركة الأم في كل شركة تابعة، وتحديد الحصص غير المسيطرة في الربح أو الخسارة للشركات التابعة الموحدة لفترة إعداد التقارير،

وتحديد الحصص في الأصول الصافية للشركات التابعة الموحدة بشكل منفصل عن حصص الملكية للشركة الأم فيهم. وتتكون الحصص غير المسيطرة في الأصول الصافية من مبلغ تلك الحصص غير المسيطرة في تاريخ الاندماج الأصلي المحسوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (3)، وأسهم الحصص غير المسيطرة للتغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الاندماج. (العازمي، 2012).

التغيرات في حصص الملكية:

تمت محاسبة التغيرات في حصص الملكية للشركة الأم في إحدى الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة ضمن حقوق الملكية. عندما تفقد المنشأة السيطرة على إحدى الشركات التابعة فإنها تلغي الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وعناصر حقوق الملكية ذات الصلة للشركة التابعة السابقة. ويتم الاعتراف بأي كسب أو خسارة في الربح أو الخسارة. ويقاس أي استثمار مستقبلي في الشركة التابعة السابقة بقيمته العادلة في تاريخ فقدان السيطرة (أبو المكارم، 2009).

البيانات المالية المنفصلة:

عندما تختار المنشأة، أو تلزمها اللوائح التنظيمية المحلية، بعرض البيانات المالية المنفصلة فيتوجب على المنشآت والشركات التابعة الخاضعة إلى سيطرة مشتركة أن تحاسب الاستثمارات في الشركات التابعة بسعر التكلفة أو بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (القاضي وحمدان، 2007).

ثالثاً: المعيار الدولي رقم (3) المتعلق باندماج الشركات

يهدف المعيار المحاسبي 3 إلى تعزيز ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة المعلومات التي تقدمها المنشأة في بياناتها المالية عن اندماج الأعمال وتأثيراته، والذي يقوم على طريق وضع مبادئ ومتطلبات حول كيفية قيام المنشأة المشتري بما يلي: (مطر، 2007)

1. الاعتراف والقياس في بياناتها المالية بالأصول المشتراة القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة وأية حصة غير مسيطرة في المنشأة المشتراة.

2. الاعتراف والقياس في بياناتها المالية بالشهرة المستملكة في اندماج الأعمال أو بالربح من الشراء بأسعار منخفضة.

3. تحديد أية معلومات يجب الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة اندماج الأعمال وآثارها المالية.

وبحسب المبدأ الأساسي للمعيار 3، تعترف المنشأة التي تشتري مؤسسة عمل ما بالأصول المستملكة والالتزامات المحتملة بقيمتها العادلة في تاريخ الاستملاك وتفصح عن المعلومات التي تمكّن المستخدمين من تقييم طبيعة الاستملاك وآثاره المالية. ويجب محاسبة اندماج الأعمال عن طريق تطبيق طريقة الاستملاك، إلا إذا كان اندماجا يتضمن منشآت أو مؤسسات أعمال خاضعة الى سيطرة مشتركة. ويمكن دوماً تحديد أحد أطراف اندماج الأعمال على أنه المنشأة المشتريّة- كونها المنشأة التي تسيطر على منشأة أخرى (المنشأة المشترية). ولا يعدّ تأسيس مشروع مشترك أو استملاك أصل أو مجموعة أصول والتي لا تكون عبارة عن مؤسسة عمل، هو اندماج أعمال (باشخ، 2009).

وينص هذا المعيار على مبادئ قياس الأصول المستملكة القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة وأية حصة غير مسيطرة في المنشأة المشترية والاعتراف بها. ويجب إجراء أية تصنيفات أو تعيينات عند الاعتراف بهذه البنود وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والسياسات المحاسبية أو التشغيلية للمنشأة المشترية وعوامل أخرى توجد في تاريخ الاستملاك (حماد، 2006).

ويتم قياس كل أصل أو التزام قابل للتحديد بقيمته العادلة في تاريخ الاستملاك. وتقاس أية حصة غير مسيطرة في المنشأة المشترية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية غير المسيطرة لصافي الأصول القابلة للتحديد للمنشأة المشترية. ويورد هذا المعيار استثناءات محدودة من مبادئ الاعتراف والقياس هذه: (القاضي وحمدان، 2007)

1. ينبغي تصنيف عقود الإيجار والتأمين على أساس الشروط التعاقدية وعوامل أخرى عند بداية العقد (أو عند تغير الشروط) وليس على أساس العوامل الموجودة في تاريخ الاستملاك.
2. يتم الاعتراف فقط بتلك الالتزامات الطارئة والمحملة في اندماج الأعمال والتي تكون عبارة عن التزام حالي ويمكن قياسها بشكل موثوق.
3. ينبغي قياس بعض الأصول والالتزامات والاعتراف بها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى بدلاً من قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة. وتكون الأصول والالتزامات المتأثرة هي تلك التي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 12 (ضرائب الدخل) ومعيار المحاسبة الدولي 19

(منافع الموظفين) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 2 "الدفع على أساس الأسهم" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة.

4. هناك متطلبات خاصة فيما يتعلق بقياس الحقوق المعاد استملكها.

5. يتم قياس أصول التعويض والاعتراف بها على أساس ينسجم مع البند الخاضع الى التعويض، حتى لو لم يكن ذلك المقياس هو القيمة العادلة.

ويتطلب هذا المعيار من المنشأة المشتري التي اعترفت بالأصول والالتزامات القابلة للتحديد وأية

حصص غير مسيطرة، أن تحدد أي فرق بين: (مطر والسويطي، 2008)

1. إجمالي العوض النقدي المنقول وأية حصص غير مسيطرة في المنشأة المشتراة والقيمة العادلة لخصص المالكين المحتفظ بها سابقا للمنشأة المشتري في تاريخ الاستملاك في عملية اندماج أعمال تتحقق على مراحل.

2. صافي الأصول القابلة للتحديد المستملكة.

وسيتعمد الاعتراف بالفرق على أنه شهرة، وفي حال حققت المنشأة المشتري ربحاً من عملية شراء بأسعار منخفضة، فإنه يتم الاعتراف بذلك الربح في حسابات الربح أو الخسارة. ويقاس العوض النقدي المنقول في اندماج الأعمال (بما في ذلك أي عوض نقدي محتمل) بالقيمة العادلة. وتقوم المنشأة المشتري عموماً بقياس ومحاسبة الأصول المستملكة والالتزامات المحتملة أو المكتبدة في اندماج الأعمال بعد اكتمال عملية الاندماج وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى المطبقة. إلا أن هذا المعيار ينص على متطلبات محاسبية للحقوق المعاد استملكها والالتزامات الطارئة والعوض النقدي المحتمل وأصول التعويض.

ويقتضي هذا المعيار من المنشأة المشتري الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها

المالية من تقييم طبيعة عمليات اندماج الأعمال وآثارها المالية والتي تحدث خلال فترة إعداد التقارير الحالية أو بعد تاريخ الإبلاغ ولكن قبل المصادقة على البيانات المالية بغرض إصدارها. وبعد اندماج الأعمال، يجب على المنشأة المشتري أن تفصح عن أية تعديلات معترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية تكون مرتبطة بعمليات اندماج الأعمال التي تحدث في فترات إعداد التقارير الحالية أو السابقة (القاضي وحمدان، 2007).

المبحث الثاني: قرارات الاستثمار

إن تخصيص رأس المال بطريقة مثالية يشكل أهم وظيفة من وظائف الإدارة المالية، وتشمل هذه الوظيفة استثمار أموال الشركة بموجودات طويلة الأجل ونشاطات أخرى مربحة، وبالطبع فإن قرارات الاستثمار هذه لها أهمية خاصة لأنها تؤثر مباشرة على قيمة المنشأة وتحدد حجمها وسرعة واتجاه نموها كما تؤثر على المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة (باشيخ، 2009).

كما وتحظى عملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسة والدولة بأهمية كبيرة نظراً لعلاقته الوثيقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير موارد أولية إضافية مكملية للدخار الوطني وللموارد القابلة للاستثمار، بل أصبح المحدد الأساسي للتنمية يتمثل في مدى القدرة على تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة بين الاستخدامات البديلة والذي يمكن تحقيقه من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية سواء أكان ذلك على مستوى المشروعات أم على مستوى الاقتصاد القومي (الحنفي، 2006).

تعريف الاستثمار:

يعرّف الاستثمار بأنه مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية (صيام، 2005). كما عرّفه موسى ومصطفى (2005) بأنه عملية يترتب عليها تخصيص بعض المصادر لمشروع صناعي أو مالي على أمل أن يجلب تدفقات من السيولة على مدى فترات زمنية لاحقة.

قرار الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضاً الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير، وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات (مطر، 2007).

أهمية قرار الاستثمار:

لقرار الاستثمار عناية خاصة لثلاثة أسباب: (حنان، 2005)

1. صعوبة التخلي عن الاستثمارات الثابتة بعد البدء في تنفيذها لأن ذلك يعني تحمل خسائر مالية ضخمة.
2. المخاطر المترتبة عند العدول عن الاستثمار لانعدام المرونة لكثير من الاستثمارات الثابتة، ويقصد بالمرونة السرعة في الرجوع إلى الوضع المبدئي (ما قبل تنفيذ الاستثمار) فقد يكون من السهل تحويل مبنى إداري إلى مبنى سكني، ولكن من الصعب تحويل معمل لتكرير البترول إلى غرض آخر.
3. تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخطأ للاستثمار عالية - حيث يتطلب الأمر وقتاً لإرجاع الأوضاع إلى الوضع المبدئي وما يترتب على ذلك من آثار. فلا يمكن تصور الآثار المترتبة على ذلك مالية فقط، وإنما تمتد هذه الآثار إلى الوضع المستقبلي للشركة، وبذلك يؤدي التنوع غير المدروس إلى تصفية الشركة.

العوامل الرئيسة لاتخاذ قرار الاستثمار:

عند اتخاذ قرار الاستثمار هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار: (الحنفي، 2006)

1. التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: يدخل تحت هذا البند ثمن شراء الأصول الثابتة والتي تتم على عدة سنوات مثال ذلك تشييد وإقامة مبنى أو مصنع فهذه النفقات المبدئية (تدفق نقدي خارجي) بالإضافة إلى نفقات تركيب الآلات وإعدادها للتشغيل.
2. التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري (تدفقات نقدية داخلة وخارجة سنوياً) وتعتبر المبيعات أهم التدفقات الداخلة وهذا يعني أن الخطأ في التنبؤ بالمبيعات إما سيؤدي إلى الاستثمار المغالى فيه وبالتالي زيادة التكلفة أو إلى استثمار أقل من اللازم وبالتالي لن تستطيع المنشأة مواجهة المنافسين، كما يأخذ أيضاً الأعباء والتدفقات النقدية (تدفقات نقدية خارجة) وعلى مدى العمر الاقتصادي للأصل الاستثماري، ومن الضروري الأخذ بالحسبان التغيرات المتوقعة بالأصول المتداولة خلال الفترة بقدر الإمكان.
3. التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري: وذلك مثل التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة والنفقات الناتجة عن هذه العملية، وعلى الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خطأ.
4. التدفقات النقدية الخارجة والمتمثلة في الضرائب.

محددات قرار الاستثمار:

لقرار الاستثمار محددات متعددة تؤثر فيه بشكل مباشر ويختلف هذا التأثير من حالة إلى أخرى وعليه نشير هنا إلى هذه المحددات للوقوف على حجم التأثير وهل هو في صالح اتخاذ قرار الاستثمار أم لا؟ وهذه المحددات هي: (السامرائي، 2005)

1. التطور التكنولوجي: مما لاشك فيه أن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين أو أي نشاط اقتصادي يعتبر من العوامل المهمة في خلق فرصة استثمارية جديدة حيث إن اتباع طرق إنتاجية متطورة في إنتاج السلع وفتح أسواق جديدة مثلاً كلها تؤدي إلى زيادة في الطرق الاستثمارية وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الاستثمار أو القيام باستثمارات جديدة.

2. اتجاه التوقعات ودرجة المخاطرة: يعتبر عامل التوقع بالظرف الاقتصادي من حيث درجة الانتعاش والانكماش (التفاؤل والتشاؤم) من العوامل المؤثرة أيضاً في قرار الاستثمار وحجمه وذلك من خلال تأثيرها المباشر على تقديرات المستثمرين لما سيؤول إليه الاستثمار في مجال معين أي تقديراتهم وتوقعاتهم لعائد الاستثمار في مجال استثماري معين. فإذا كان التوقع بالانتعاش أي التفاؤل من حيث ازدياد حجم السوق المتوقع واستقرار الوضع السياسي، وما يتبعه من إيجابيات في مجال السياسة الاقتصادية فإن ذلك سيشجع على زيادة حجم الاستثمار وتوسع مجالاته. أما إذا كان التوقع بالانكماش أي التشاؤم من حيث ضيق نطاق السوق وعدم الاستقرار السياسي وكثرة التقلبات السوقية، فإن ذلك سيؤثر سلباً على مقدار حجم الفرص الاستثمارية وبالتالي حجم الاستثمار، ذلك لأن توقعات الربحية أو العائد المتوقع ستكون أقل مما هي عليه في الظروف الاعتيادية أو ظروف الانتعاش والتفاؤل.

3. حجم سوق الاستثمار وطبيعة المناخ الاستثماري: أوضحت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية أهمية عامل حجم السوق كمحدد لقرارات الاستثمار حيث أكدت هذه الدراسات على أن اتساع حجم السوق يعتبر من عوامل زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق الوفورات الاقتصادية وبالتالي زيادة حجم الاستثمار. إضافةً إلى أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى خلق فرص استثمارية جديدة متكاملة أو مرتبطة مع استثمارات قائمة. كما أنه يؤدي إلى زيادة ربحية الاستثمارات القائمة مما يخلق فرصاً استثمارية جديدة، من خلال تأثيره في قرار استخدام

واستثمار هذه الأرباح في مجالات متعددة. بالإضافة إلى أن المناخ الاستثماري الذي يتضمن العوامل الأساسية والضرورية لخلق بيئة تسمح بالمشاركة والاستثمار في مجالات التنمية الاقتصادية والتي تعتمد على درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي ودرجة كفاءة الدولة في بناء البنية الأساسية، فإن ذلك يوفر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الملائم لخلق فرص الاستثمار وزيادتها.

4. القوانين والتعليمات المالية: إن للقوانين والتعليمات المالية أثراً واضحاً في زيادة حجم الاستثمار أو توسيع الاستثمار القائم بصفة عامة ومن هذه الأمور القانونية مسألة الضرائب، التي تؤثر بشكل مباشر على قرار الاستثمار وفي تحديد اتجاهاته وطبيعة وحجم العائد المتوقع من تلك الفرص الاستثمارية. تصنيف الاستثمارات:

هناك عدة تصنيفات للاستثمارات فبالنسبة للبعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها يمكن تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل واستثمارات إستراتيجية والتي سنشير إليها باختصار على النحو الآتي: (Marilyn et al., 2007)

1. الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي تدور حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءاً مهماً من حركة الاستثمار الداخلي في منشآت الأعمال بل إن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية تنحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة ومكوناتها الرئيسية، مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة المنشأة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

2. الاستثمارات طويلة الأجل: تتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة والتي يرافقها إنفاق استثماري طويل الأجل. والمعروف عن القرارات الخاصة بهذا النوع أنها من أصعب القرارات المالية لارتباطها بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها. ويتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في منشآت الأعمال.

3. الاستثمارات الاستراتيجية: ترتبط هذه الاستثمارات بالتخطيط الاستراتيجي للمنشأة والمتمثل في الاتساع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية. ومن الجدير بالذكر أن تبني مثل هذه الاستثمارات لاتتضمنها القوائم المالية والكشوفات الملحقمة وإنما تبدأ بالظهور تدريجياً في الفترات المشار إليها (1، 2) وتتحقق على المدى الزمني الطويل جداً.

كما يمكن تصنيف الاستثمارات وفقاً للهدف أو الغرض كما يلي: (الشمخي والجزراوي، 2003)

1. الاستثمارات الإحلالية: وهي الأكثر شيوعاً من حيث الحجم وقد يكون الإحلال بهدف صيانة الموجودات الثابتة التي انتهى عمرها الإنتاجي والتي تضررت أثناء استخدامها في العمليات الإنتاجية وقد يكون الإحلال بهدف تخفيف التكاليف مثل استبدال المكائن والمعدات المتقدمة لغرض تخفيض التكاليف المرتبطة بها مثل تكاليف العمل والمواد الأولية وغيرها من العناصر الأخرى كالطاقة الكهربائية.
 2. الاستثمارات التوسعية: الغرض من هذا النوع هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للشركة وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية.
 3. الاستثمارات التي تهدف إلى التطوير والترشيد: الهدف من هذه الاستثمارات تدنية التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه للتقليل من العمالة الإضافية أو بتقليل العوادم أثناء التشغيل.
 4. الاستثمارات الاستراتيجية: تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء واستمرار المشروع، ويصعب تقييم هذا النوع من الاستثمارات خاصة بالنسبة للبحوث في مجال الأدوية.
 5. الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو بواسطة الدولة: هذه الاستثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيس للشركة (كافتيريا، مساكن للعاملين) ويدخل تحت هذا أيضاً الاستثمارات التي لا تتم بطريقة اختيارية كتدبير أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث.
- وعلى الرغم من هذا التصنيف إلا أنه قد يترتب على استثمار معين تحقيق عدة أغراض في آن واحد، كما في الاستثمارات التوسعية التي قد تؤدي إلى الترشيد والتطوير أو قد تكون استراتيجية أيضاً، وبسبب التطور التكنولوجي تؤدي الاستثمارات الإحلالية وحتى الإجبارية التي تفرضها الدولة أو الظروف إلى التحديث والتطوير.
- أنواع قرارات الاستثمار:
- يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من جهة أخرى، وتدرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع من القرارات حسب ظروفه وظروف السوق كما يلي:

أولاً: قرارات الشراء

يتخذ المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد على سعرها السوقي، أو بعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي (س) أقل من قيمة الأداة الاستثمارية (ق9) وذلك كما يراها المستثمر أي (س > ق)، مما يولد لديه حافزاً لشراء تلك الأداة سعياً وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلاً، يترتب على ما سبق تولد ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة (مطر، 2006).

ثانياً: قرارات البيع

بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذج الخاص بالقرار، أي مستثمر يرى بأن (س) في تلك اللحظة مازال أقل من (ق) مما يتطلب منه سعراً جديداً لتلك الأداة يزيد على (ق) وهكذا يرتفع السعر عن القيمة (س < ق) مولداً بالتالي حافزاً لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع. ذلك يخلق ظرفاً جديداً ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيه المعروض من الأداة أكثر من الطلب عليها فيتجه السعر السوقي للأداة الاستثمارية الهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة (محمد واسماعيل ونور، 2005).

ثالثاً: قرارات عدم التداول

يترتب على الحالة الأولى (قرار الشراء) والنتيجة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي (س) مع القيمة (ق)، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كانت لديهم حوافز الشراء التوقف عن الشراء، وكذلك من كانت لديهم حوافز للبيع أيضاً التوقف عن البيع، فيكون للقرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول حيث (س = ق) لأن المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تلتقي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية، كما تلتقي لديه أيضاً ولو مؤقتاً المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة (زيود وقيطيم ومكية، 2007).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة العربية والانجليزية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية، وقد تم ترتيب الدراسات تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم وعلى النحو الآتي:
أولاً: الدراسات باللغة العربية

العازمي (2012) "أثر القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية وأثر ذلك على الاستثمار في القطاع النفطي في الكويت".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية وأثر ذلك على الاستثمار في القطاع النفطي في الكويت، أجريت الدراسة على المديرين والمحاسبين والعاملين في شركة نفط الكويت، وكانت العينة 104 مستجيبين، واستخدم الباحث استبانة وتوصل إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن القصور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤثر على جودة الإفصاح في القوائم المالية في شركة نفط الكويت مما يؤثر على قرارات الاستثمار من وجهة نظر المحاسبين والمديرين الماليين والعاملين في شركة نفط الكويت، كما أبرزت النتائج أن القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية وصدق المعلومات المحاسبية يؤثر على جودة الإفصاح وبالتالي يؤثر على قرارات الاستثمار في شركة نفط الكويت، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة التأكيد على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وضرورة تجاوز القصور في تطبيق خاصية الملاءمة والموثوقية وصدق المعلومات كونها تؤثر على قرارات الاستثمار. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة.

ابراهيم (2011) "محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في منطقة الباحة".

هدفت الدراسة إلى استطلاع عينة العاملين في الشركات الصناعية في منطقة الباحة حول موضوع الاستثمار في شركات زميلة وفق المعيار الدولي 28، وبينت النتائج أن هناك عدم وعي من قبل أفراد عينة الدراسة التي بلغت (200) فرد من العاملين في هذه الشركات بكيفية محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وأوضحت النتائج أن هناك تطبيقاً للمعايير السعودية في هذا المجال وأن الشركات لا تطبق المعايير الدولية.

كما بينت النتائج أن هناك قلة وعي من القائمين على إعداد القوائم المالية باستخدام معايير المحاسبة الدولية في هذا الشأن. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المحاسبين على اجراء عمليات محاسبة الاستثمار في الشركات الزميلة، بالإضافة إلى اجراء المزيد من البحوث والدراسات حول هذا الموضوع الهام في بيئة الاستثمار في السعودية. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تحديد متغيرات الدراسة. باشيخ (2009) "جدوى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على المعلومات المحاسبية (البيانات المالية)، والمعلومات غير المحاسبية (المعلومات الاقتصادية ممثلة في المواقع الاقتصادية والنشرات الاقتصادية، والمعلومات الاجتماعية)، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية حيث قام بتوزيع قوائم استقصاء على المستثمرين العاديين من الأهل والأصحاب والأصدقاء والبالغ عددهم (100) فرد. وقد أكدت نتائج الدراسة أن المعلومات غير المحاسبية تعد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في سوق الأسهم السعودي، وهذه المعلومات تتمثل في (الإشاعات، ومواقع تداول، وموقع هيئة سوق المال، ومواقع مختصة بالأسهم) مرتبة حسب الأهمية، كما أوضحت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية تأتي في الدرجة الثانية بعد المعلومات غير المحاسبية من حيث درجة تأثيرها على قرار المستثمر، ويأتي تقرير مراقب الحسابات في المرتبة قبل الأخيرة من حيث درجة الأهمية بعد بيان المركز المالي وبيان الدخل وتقرير مجلس الإدارة، وتأتي الإيضاحات المتممة للبيانات المالية في المرحلة الأخيرة من حيث درجة الأهمية بعد تقرير مراقب الحسابات. وأوصت الدراسة بأهمية مراعاة أسس اتخاذ قرارات الاستثمار من قبل المعنيين وفقاً للمعطيات الصحيحة في اتخاذ القرارات، والتي اعتبرها الباحث من وجهة نظره بأنها تعتمد بشكل رئيس على المعلومات المحاسبية (البيانات المالية). وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تحديد متغيرات الدراسة وبناء أداة الدراسة (الاستبانة).

حمزة (2007) "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي، هذا فضلاً عن اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات، وقام الباحث باستقراء تحليلي لنتائج الدراسات السابقة لتأصيل الجوانب العلمية للبحث في الفترة من 1995-2003، كما قام الباحث بإجراء تحليل كمي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في سوق عمان المالي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وأيضاً في نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة. وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في هذا السوق، فضلاً عن ضرورة اتساق وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج هذه المعلومات في هذه الشركات. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري.

القاسم (2006) "محاسبة الاستثمار في الشركات المالية في الضفة الغربية".

أجريت هذه الدراسة على عينة تكونت من (150) شركة، وأشارت النتائج أن الشركات تصنف استثماراتها وفق ما إذا كانت الأوراق المالية التي تمثل حقوق ملكية قابلة للتداول الفوري أم غير قابلة للتداول الفوري وذلك لأن قابلية الأوراق المالية للتداول الفوري أهمية خاصة في عملية قياس الأوراق المالية بعد اقتنائها. كما أوضحت الدراسة أن قابلية التداول الفوري للأوراق المالية تجعل بالإمكان تحديد قيمتها العادلة بموضوعية مما يوفر أساساً للقياس يمكن الاعتماد عليه. وهذا يعنى بالضرورة وجود سوق نشط للأوراق المالية المعنية يكون مفتوحاً ويمكن الوصول إليه، تكون الأسعار فيه معلنة ومعروفة وبالإمكان الاعتماد عليها كمؤشر لإتمام العمليات. وأظهرت الدراسة أن الأوراق المالية تصنف إلى قابلة للتداول الفوري أو غير قابلة للتداول الفوري على أساس فردي. ويتم الإفصاح عن هذا التصنيف في إيضاحات القوائم المالية حسب المجموعات الرئيسة للأوراق المالية. وأشارت نتائج الدراسة أنه على حسب قصد المنشأة يصنف الاستثمار في الأوراق المالية إلى أوراق مالية تحفظ إلى تاريخ الاستحقاق (في حالة السندات)، وأوراق مالية للتجارة، أو أوراق مالية متاحة للبيع ويوثق هذا التصنيف عند الاقتناء ويتم تقويمه بشكل دوري عند إعداد القوائم المالية. وبينت الدراسة أن بعض الشركات تستند إلى المعايير المحاسبية عند خوضها العملية الاستثمارية مما يبرز الحاجة إلى التزام هذه الشركات بالمعايير عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة، وتصميم بعض فقرات الاستبانة.

السيوفي (2005) "تصنيف الاستثمار في الشركات الصناعية وفق معيار المحاسبة الدولي (28)".

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية محاسبة الاستثمار وفق المعيار الدولي رقم (28) حيث أبرزت الدراسة كيفية التعامل مع بند الاستثمارات والأصول المالية على رأس مجموعة الأصول غير المتداولة. وأجريت الدراسة على مجموعة من الشركات الصناعية في جمهورية مصر العربية بلغت (205) شركات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأشارت الدراسة إلى أنه تتطلب المحاسبة السليمة عن الاستثمار تصنيفه إلى استثمار مؤقت أو قصير الأجل أو متداول، وآخر طويل الأجل أو غير متداول. وأشارت الدراسة أن الشركات قيد الدراسة تصنف الاستثمار على أساس ما تنويه إدارة المنشأة بخصوص الاستثمار المعني، فإذا كان الهدف من الاستثمار هو الاستخدام الأمثل للفائض عن حاجة المنشأة بحيث يتم التخلص من الاستثمار بالبيع عند الحاجة، تصنف الاستثمارات ضمن الأصول المتداولة. أما إذا كان الهدف من الاستثمار الاحتفاظ به لفترات طويلة أو لغرض السيطرة أو التأثير الفاعل على المنشأة المستثمر فيها أو ليس بإمكان المنشأة التخلص منه لسبب ما، تصنف هذه الاستثمارات ضمن الأصول غير المتداولة تحت عنوان مستقل. وأوصت الدراسة بضرورة تصنيف الاستثمار إلى مؤقت أو قصير الأجل أو متداول وذلك سعياً للوصول إلى المحاسبة السليمة. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري وتصميم بعض فقرات الاستبانة.

صيام (2005) "إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى استعراض فكرة تدويل المعايير المحاسبية والعوامل التي دعت إلى وجود معايير محاسبية دولية، وكذلك التعرف على درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة في الأردن والإيجابيات التي يمكن تحقيقها، وذلك من خلال دراسة بعنوان إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن من خلال إجراء دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة، وأيضاً إلى استعراض فكرة تدويل المعايير المحاسبية والعوامل التي دعت إلى وجود معايير محاسبية دولية، ولتحقيق ذلك فقد تم اختيار عينة عشوائية من الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال المحاسبة في الأردن وتم توزيع 200 استبانة واعتمدت الدراسة أول (150) استبانة مستردة وقابلة للتحليل. وقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك تأييداً كبيراً للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن لما لهذا التطبيق من إيجابيات، كما توصل إلى أن هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن مثل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات السائدة، وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات، والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المناط بها الإشراف على مهنة المحاسبة.

وأوصت الدراسة بضرورة تنمية مهارات وقدرات وكفاءات العاملين في الأقسام المحاسبية والدوائر المالية في الشركات لتمكينهم من المنافسة العالمية، وكذلك إلى إعادة النظر في أسس منح تراخيص مزاوله مهنة التدقيق بحيث يتم التأكد من قدرتهم على التعامل مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بشكل منافس ومدققي الحسابات في الدول المتقدمة. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري وتحديد المتغيرات، إضافة إلى المساعدة في بناء أداة الدراسة (الاستبانة).

بصول (2002) "قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتوزيع استبانة على عينة من مسؤولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (79) وعينة من مسؤولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (58). وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار. كما بينت الدراسة ملاءمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالبيانات المالية الواردة في قائمة التدفقات النقدية، لما لها من دور محوري في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في الإطار النظري والمتغيرات.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

Caplani (2012) "The Effect of Applying IAS on Investment Decision in Monaco's Private Companies"

وهدفَت الدراسة الى توضيح اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات الاستثمار في الشركات الخاصة في اِمارَة موناكو في فرنسا، أجريت الدراسة على عينة من الموظفين المحاسبين بلغت (120) محاسباً وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية يساعد في إمداد الإدارة العليا بالمعلومات الملائمة والموثوقة لاتخاذ قرارات الاستثمار في شركات أخرى وفي تطوير وتوسيع نشاط الشركة نفسها. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المحاسبين على اتباع المعايير الدولية المحاسبية وتطبيقها لأن ذلك ينعكس بالإيجاب على قرارات الاستثمار في الشركات. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تحديد متغيرات الدراسة، وتصميم بعض فقرات أداة الدراسة (الاستبانة).

Stone (2011) “Accounting of Investments in Multinational Trading Companies In the State of Ohio in the United States of America”

محاسبة الاستثمارات في الشركات التجارية متعددة الجنسيات في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية محاسبة الاستثمارات في الشركات التجارية متعددة الجنسيات في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية. وبينت النتائج أن التركيز في (المعايير المحاسبية) بخصوص بند الاستثمارات كان على الاستثمارات في حقوق ملكية المنشآت الأخرى وسندات الدين على الرغم من أن استثمار المنشأة قد يأخذ أشكالاً مختلفة (عقارات أو أصول ثابتة أخرى). وقد يكون ذلك نتيجة للاتجاه السائد في المنشآت بأن الهدف الرئيس في استثماراتها يتمثل في استخدام الفوائض النقدية بكفاءة أكبر أو إيجاد علاقات تجارية أفضل من خلال القدرة على التأثير المباشر على المنشأة التي تستثمر فيها. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، لأن ذلك ينعكس بالفائدة على هذه الشركات. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري

Marilyn et. al, (2007) ”Reading Financial Statements for Better Investment Decisions”

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث عمد الباحثون إلى تحديد قيمة المخزون كمثال على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، أو المضي بهذا الاستثمار في حال تغيرت البيانات المالية المعطاة، وتكونت عينة الدراسة من (300) فردٍ من العاملين في الشركات الخدمائية المساهمة العامة العاملة في نيويورك. وأظهرت نتائج الدراسة أهمية البيانات المالية لمقارنة سعر السوق الحالي بغية تحديد مستوى الأمان سواء أكان عالياً، أم منخفضاً أو متوسطاً، وأكدت نتائج الدراسة أن قراءة وفهم وتحليل البيانات المالية للشركة يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة تنهض بالشركة نحو الأمام في استثماراتها الناجحة. وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية من قبل إدارات الشركات بناءً على القوائم المالية وما يصدر عنها من معلومات. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

Halbouni (2005) “An Empirical Investigation of Perceived Suitability of International Accounting Standards for Jordan”

مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية في الأردن، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الانطباع السائد لدى كل من معدي ومدققي ومستخدمي القوائم المالية حول معايير مدى ملاءمة المحاسبة الدولية في الأردن وذلك من خلال استخدام الدراسة الميدانية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المستجيبين لديهم انطباع قوي بحيادية وقدرة مجلس معايير المحاسبة الدولية على إصدار معايير محاسبية مناسبة يمكن تطبيقها في كل الدول من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن كلاً من سنوات الخبرة وتنوعها لدى المستجيبين كان لهما الأثر الأكبر حول ذلك الانطباع المتكون لديهم، كما أن من أكثر العوامل المؤثرة في اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن هي الرغبة في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب السابقة للدول النامية فيما يتعلق باعتماد معايير المحاسبة الدولية. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تحديد متغيرات الدراسة، وتصميم بعض من الاستبانة.

Tarca (2004) “International Convergence of Accounting Practices: Choosing between IAS and US GAAP in Investment Accounting”

مقارنة بين الممارسات المحاسبية للشركات التي تتبع المعايير الدولية والمعايير الأمريكية في مجال محاسبة الاستثمار. وهدفت هذه الدراسة إلى فحص عينة من الشركات الأجنبية والمحلية من خمس دول وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وأستراليا لتحديد الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية (IAS) أو المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً (USGAAP)، وقد نتج عن الدراسة أن جميع الشركات تلتزم بالمعايير الدولية، وأظهرت النتائج أن الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً هي أكبر وذات دخل خارجي أكثر، كما إن العلاقة بين المعايير الدولية التي تستخدمها هذه الشركات ناتجة من وجود تعامل لها في سوق الأوراق المالية، وأوضحت الدراسة أن كلا من ألمانيا وفرنسا واليابان هي أكثر استخداماً للمعايير الدولية من كلاً من بريطانيا وأستراليا. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة كونها تجري في دولة الكويت وعلى قطاع الشركات الصناعية فيها، ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تناقش القرارات الاستثمارية وفق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بمحاسبة الاستثمار بينما تسعى هذه الدراسة الى مناقشة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بمحاسبة الاستثمار وهي "معيار 27 ومعيار 28 ومعيار 3"، في الشركات الصناعية العامة الكويتية عبر التأثير على قرارات البيع والشراء وعدم التداول، الأمر الذي لم تناقشه أية دراسة من قبل مما يجعل هذه الدراسة على حد اطلاق الباحث الأولى من نوعها في دولة الكويت بشكل خاص، وفي البيئة العربية بشكل عام.

والجدول التالي يوضح الفروق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث الهدف والعينة والمتغيرات وأهم النتائج:

المنهجية	العينة	بيئة الدراسة	الهدف	
المنهج المسحي	(104) أفراد من المديرين والمحاسبين	القطاع النفطي الكويتي	القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية	العازمي (2012)
المنهج الوصفي التحليلي	(200) فرد من المحاسبين والمديرين	القطاع الصناعي السعودي	الاستثمار في شركات زميلة وفق المعيار الدولي 28	ابراهيم (2011)
المنهج الوصفي التحليلي	(100) فرد من المستثمرين في البورصة السعودية	البورصة السعودية	مدى اعتماد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية	باشيخ (2009)

استقرائي تحليلي	-	سوق الأوراق المالية الأردني	مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي	حمزة (2007)
المنهج المسحي	(150) شركة مدرجة في البورصة الفلسطينية	سوق الأوراق المالية الفلسطيني	محاسبة الاستثمار في الشركات المالية في الضفة الغربية	القاسم (2006)
المنهج الوصفي التحليلي	(205) شركات	القطاع الصناعي المصري	محاسبة الاستثمار وفق المعيار الدولي رقم (28)	السيوفي (2005)
المنهج المسحي	(150) فرداً	الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال المحاسبة في الأردن	تدويل المعايير المحاسبية والعوامل التي دعت إلى وجود معايير دولية	صيام (2005)
المنهج الوصفي التحليلي	(79) فرداً من مسؤولي الاستثمار في البنوك التجارية و(58) من شركات التأمين	البنوك التجارية وشركات التأمين في الأردن	أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية	بصول (2002)
المنهج المسحي	(120) فرداً	المحاسبين العاملين في إمارة موناكو	اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات الاستثمار في الشركات الخاصة	Caplani (2012)
المنهج المسحي	(30) شركة	الشركات المتعددة الجنسيات في ولاية أوهايو الأمريكية	كيفية محاسبة الاستثمارات	Stone (2011)
المنهج الوصفي التحليلي	(300) فرداً	الشركات الخدمية المساهمة العامة العاملة في نيويورك	أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية	et. Marilyn al, (2007)

المنهج المسحي	(100) شركة	الشركات المساهمة العامة الأردنية	الانطباع السائد لدى كل من معدي ومدققي ومستخدمي القوائم المالية حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية	Halbouni (2005)
المنهج المسحي	(35) شركة	الشركات الأجنبية والمحلية من خمسة دول وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وأستراليا	تحديد الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية	Tarca (2004)

الفصل الثالث طريقة الدراسة وإجراءاتها

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة وعينتها
- أداة الدراسة وصدقها وثباتها
- مصادر جمع البيانات
- المعالجة الإحصائية
- إجراءات الدراسة

الفصل الثالث

طريقة الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة المستخدم، كما يتضمن توضيحاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وصدقها وثباتها، كما يستعرض مصادر جمع البيانات ومعالجتها، إضافة إلى إجراءات الدراسة، وعلى النحو الآتي:

1-3 منهج الدراسة:

تبنّت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وذلك عبر مراجعة الأدب النظري حول أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القرارات الاستثمارية للشركات الصناعية الكويتية، ومن ثم تم تحليل الاستبانة المتعلقة بالمتغيرات وأسئلة الدراسة والفرضيات، والتي ستصمم خصيصاً لأغراض الدراسة، والخروج بنتائج وتوصيات تتوافق مع أهداف وفرضيات الدراسة.

2-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين العاملين في الشركات العاملة في قطاع المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك البالغ عددها (43) شركة في سوق الكويت المالي والبالغ عددهم (110) فرد، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الأولية لطبيعة الوظيفة في (43) شركة في الكويت، وعلى النحو الآتي:

الجدول (1)

توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب البيانات الأولية في (43) شركة في الكويت

المركز الوظيفي	ذكور
محاسب	50
مدقق داخلي	40

20	مدير مالي
110	المجموع

وقد اعتبر الباحث مجتمع الدراسة عينة كاملة تنطبق عليها الدراسة، والجدول التالي يوضح مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة.

جدول (2)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
150	%100	140	%93.3	110	%73.3

وقد أصبحت العينة النهائية (110) فرد بنسبة استرجاع (73.3%) من إجمالي الاستبانات التي تم توزيعها والبالغ عددها (150) استبانة.

3-3 أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانة، وتكونت أداة الدراسة من جزأين يشملان ما يأتي:

- الجزء الأول: ويشتمل على المعلومات الشخصية العامة وهم (محاسب، ومدقق داخلي، ومدير مالي).
- الجزء الثاني: ويتكون من (30) فقرة موزعة على (3) معايير محاسبية. وقد تم قياس الفقرات باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي والذي تضمن اختيار إحدى الإجابات الآتية: موافق بشدة (5 درجات)، وموافق (4 درجات)، ومحايد (3 درجات)، وغير موافق (درجتان)، وغير موافق بشدة (درجة واحدة).

مدى التأثير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
الأهمية النسبية للوسط الحسابي	5-4.5	3.75-4.5	3-3.75	2-3	أقل من 2
مستوى الملاءمة	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة

والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها:

جدول رقم (3)

متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها

المتغير	المتغير الفرعي	أرقام الفقرات
معايير المحاسبة الدولية	المعيار الدولي رقم (28)	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9
	المعيار الدولي رقم (27)	10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19
	المعيار الدولي رقم (3)	20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30

4-3 صدق الأداة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بتوزيع الأداة بصورتها الأولية على (7) محكمين من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الدراسة، للوقوف على قدرة الأداة على تحقيق الفاعلية المرجوة منها، وذلك عبر التأكد من وضوح وسلامة صياغة الفقرات وصلاحيته لقياس ما صممت لقياسه، وإجراء أية تعديلات أو حذف أو إضافة أو نقل حسب تعليمات المحكمين (ملحق 2)، وبنسبة موافقة (80%) وأكثر، لتكون مؤشراً على صدق الفقرة، ثم قام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة والمناسبة وفقاً لتعليمات أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة تصبح الأداة في صورتها النهائية مكونة من (30) فقرة موزعة على (3) معايير محاسبة دولية.

5-3 ثبات الأداة:

تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار معامل الثبات كرونباخ ألفا، حيث تم توزيع أداة الدراسة عليهم، حيث جرى استخراج معامل الثبات للأداة بصيغته النهائية الكلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4)

قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل ولكل بعد من أبعاد الدراسة

الرقم	الأبعاد	تسلسل الفقرات	معامل الثبات Cronbach's Alpha
1	المعيار الدولي رقم (28)	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9	0.728
2	المعيار الدولي رقم (27)	10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19	0.726

0.845	30, 29, 28, 27, 26, 25, 24, 23, 22, 21, 20	المعيار الدولي رقم (3)	3
0.792		قيمة معامل الثبات للأداة ككل	

يبين الجدول (4) أن معايير المحاسبة الدولية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للأداة ككل 0.792 وتراوحت قيم الثبات ما بين 0.726 و 0.845، وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة، وتشير الى قيم ثبات مناسبة.

6-3 مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد في تحقيق أهداف الدراسة، على نوعين من المصادر كما يلي:
المصادر الثانوية: المراجع والكتب والمقالات والدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع محاسبة الاستثمار والمعايير الدولية.
المصادر الأولية: هدفت الدراسة الميدانية إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفروض التي تقوم عليها الدراسة، واعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي للاستبانة التي قام الباحث بتصميمها لمعرفة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القرارات الاستثمارية للشركات الصناعية الكويتية.

7-3 المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة اعتمد الباحث في المعالجة الإحصائية على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتم استخدام اختبار الانحدار البسيط، وكرونباخ ألفا. وبعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات والمعلومات وإدخالها إلى الحاسوب لمعالجة البيانات ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن ثم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وتحديد أهم العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الاجابات عن وسطها الحسابي.
2. تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وذلك لاختبار تأثير كل متغير مستقل والمتغير التابع وهو قرارات الاستثمار.

3. اختبار ألفا كرونباخ وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة الدراسة.

8-3 إجراءات الدراسة:

قام الباحث في دراسته باتباع الخطوات التالية:

- 1- الاطلاع على كافة الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، للتعرف على الاتجاهات المحلية والعربية والعالمية.
- 2- تصميم استبانة وحساب صدقه وثباته.
- 3- تفرغ الاستبانة في بيانات، وتحليل البيانات، وعلى ضوءها قام الباحث بتقديم مقترحاته.

الفصل الرابع نتائج الدراسة

- خصائص عينة الدراسة
- نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلتها، وعلى

النحو الآتي:

وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:

جدول (5)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	31	27.68
	من 30 الى 40 سنة	56	50.89
	من 41 الى 50 سنة	23	21.43
	أكثر من 50 سنة	0	0.0
	المجموع	110	100.00
النوع الاجتماعي	ذكر	73	66.07
	أنثى	37	33.93
	المجموع	110	100.00
المؤهل التعليمي	بكالوريوس	67	60.71
	ماجستير	31	28.57
	دكتوراه	12	10.71
	أخرى	0	0.0
	المجموع	110	100.00
الخبرة	أقل من 10 سنوات	56	50.89
	من 10 الى 15 سنة	30	27.68
	16 - 20 سنة	0	0.0

21.43	24	أكثر من 20 سنة	
100.00	110	المجموع	

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية (30-40) سنة بلغت (50.89%) وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة فئة الشباب من المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين، ومن حيث متغير (الجنس) بلغت نسبة الذكور (66.07%) وهي نسبة طبيعية تقتزن بطبيعة العمل من حيث كون القطاع الصناعي الكويتي يغلب عليه الموظفون من الذكور أكثر من فئة الإناث، وفي متغير (المؤهل التعليمي) كانت النسبة الأعلى لحملة البكالوريوس حيث بلغت (60.71%) وقد يعزى ذلك إلى طبيعة الوظيفة من حيث إنها تتطلب الدرجة الجامعية الأولى البكالوريوس، إضافةً إلى أن غالبية فئة الشباب في المجتمع الكويتي من الجامعيين هم من حملة الدرجة الجامعية الأولى، وأخيراً فيما يتعلق بمتغير (الخبرة) فقد كانت الفئة (أقل من 10 سنوات) هي الأكبر بواقع (50.89%) وهي نسبة طبيعية نظراً لأن فئة الشباب هم الشريحة الأكبر، وهي فئة عمرية تتراوح بين 30-40 سنة، ما يجعل من خبراتهم الوظيفية قصيرة نسبياً.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول التالية توضح هذه النتائج.
الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار الدولي رقم (28) المتعلق بالاستثمار في شركات زميلة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1-	يكون للمستثمر تأثير فعال إذا استحوذ المستثمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة على 20% أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها	3.3708	.5136	متوسطة
2-	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال التمثيل في مجلس الإدارة أو أي جهة إدارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها	3.2667	.5813	متوسطة

عالية	.5891	3.8500	إن المشاركة في عملية وضع السياسات تتحقق التأثير الفعال للمستثمر	-3
ضعيفة	.4768	2.2375	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال وجود معاملات مالية ذات أهمية نسبية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها	-4
عالية جداً	.8062	4.7917	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال تبادل الخبرات الإدارية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها	-5
متوسطة	.5491	3.3500	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال تقديم المستثمر لمعلومات مالية للشركة المستثمر فيها	-6
متوسطة	.5768	3.2375	يقوم المستثمر بتسجيل الاستثمارات في الشركة المستثمر فيها على أساس التكلفة في ظل طريقة التكلفة	-7
عالية	.7062	4.1917	يجب المحاسبة على الاستثمار في شركات زميلة بالبيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية إلا إذا كان شراء تلك الاستثمارات والاحتفاظ بها قد يتم بنية التخلص منها في المستقبل القريب	-8
عالية	.5991	3.7500	يعتبر الاعتراف بالإيراد على أساس توزيعات الأرباح المستلمة من الشركة الزميلة غير مناسب لقياس الإيراد المكتسب بواسطة المستثمر بسبب أن تلك التوزيعات قد لا تعكس بصورة دقيقة مستوى أداء المؤسسة الزميلة	-9
متوسطة		3.5606	الكللي	

يتضح من الجدول أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية عن جميع العبارات، وأن درجة تأثير تطبيق المعيار الدولي رقم (28) كانت عالية.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن جميع إجابات العينة كانت إيجابية، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (3)، ما عدا الفقرة رقم (4) كانت إيجابتها سلبية لأنها متوسطها الحسابي كان أقل متوسط أداة القياس (3) وهي (يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال وجود معاملات مالية ذات أهمية نسبية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها) وكان متوسطها الحسابي (2.2375) وانحراف معياري (.4768).

وأن أعلى الفقرات موافقة وإيجابية كانت الفقرة (5) وهي (يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال تبادل الخبرات الإدارية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها) بمتوسط حسابي (4.7917) وانحراف معياري (.8062). كانت الرتبة الأولى، أما الفقرة رقم (8) وهي (يجب المحاسبة على الاستثمار في شركات زميلة بالبيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية إلا إذا كان شراء تلك الاستثمارات والاحتفاظ بها قد يتم بنية التخلص منها في المستقبل القريب) بمتوسط حسابي (4.1917) وانحراف معياري (.7062). كما كانت في الرتبة الثانية، والفقرة رقم (9) وهي (يعتبر الاعتراف بالإيراد على أساس توزيعات الأرباح المستلمة من الشركة الزميلة غير مناسب لقياس الإيراد المكتسب بواسطة المستثمر بسبب أن تلك التوزيعات قد لا تعكس بصورة دقيقة مستوى أداء المؤسسة الزميلة) بمتوسط حسابي (3.7500) وانحراف معياري (.5991) في الرتبة الثالثة.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار الدولي رقم (27) المتعلق بالمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة لمجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرته

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
-10	يجب على أي شركة قابضة أن تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة لدى الشركة القابضة	3.4708	.5636	متوسطة

متوسطة	.6813	3.5667	البيانات المالية الموحدة تعطي معلومات مالية عن المجموعة باعتبارها مشروعاً واحداً وبصرف النظر عن كون وحدات تلك المجموعة تمثل كيانات قانونية مستقلة	-11
ضعيفة	.4891	2.8500	عندما تكون الشركة القابضة نفسها مملوكة لشركة أخرى فإنه من المعتاد ألا تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة حيث إن الشركة القابضة (الأم) قد لا تطلب إعداد مثل تلك البيانات	-12
متوسطة	.5768	3.2375	يجب على الشركة التي تقوم بنشر بيانات مالية موحدة أن تضمن تلك البيانات توحيداً لكافة الشركات التابعة أجنبية كانت أو محلية	-13
عالية جداً	.8862	4.8917	تتضمن البيانات المالية الموحدة توحيداً لكافة الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة باستثناء تلك الشركات التابعة التي تم استبعادها	-14
عالية	.6491	4.3500	يجب عدم توحيد الشركة التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة مؤقتة	-15
متوسطة	.5291	3.6500	يمكن الحصول على معلومات أكثر فائدة عن طريق توحيد البيانات المالية للشركة التابعة مع المجموعة والإفصاح عن معلومات إضافية بالبيانات المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للشركات التابعة	-16

متوسطة	3.2675	5778.	17- عند إعداد البيانات المالية الموحدة يتم دمج البيانات المالية للشركة القابضة وللشركات التابعة عن طريق تجميع بنودها المتشابهة من الموجودات، الخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات مع لحظ العمليات المتبادلة بينهما وإعداد المعالجات المحاسبية لحذفها
ضعيفة	2.7917	7062.	18- يتم استبعاد أرصدة حسابات الاستثمار في شركات قابضة مقابل حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية في الشركات التابعة
عالية	3.7800	7591.	19- يتم تضمين نتائج أعمال الشركة التابعة بالبيانات المالية الموحدة ابتداء من تاريخ الحيازة، وهو نفس التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة فعلا إلى المشتري الشركة القابضة
متوسطة	3.5855		الكلية

يتضح من الجدول أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية على جميع العبارات، وأن درجة تأثير تطبيق المعيار الدولي رقم (27) كانت عالية. ويتبين من الجدول أعلاه أن جميع إجابات العينة كانت إيجابية، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (3)، ما عدا الفقرة رقم (12) وهي (عندما تكون الشركة القابضة نفسها مملوكة لشركة أخرى فإنه من المعتاد ألا تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة حيث إن الشركة القابضة (الأم) قد لا تطلب إعداد مثل تلك البيانات) بمتوسط حسابي (2.8500) وبانحراف معياري (4891). كانت إجابتها سلبية وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس (3)، وأيضا الفقرة (18) وهي (يتم استبعاد أرصدة حسابات الاستثمار في شركات قابضة مقابل حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية في الشركات التابعة) بمتوسط حسابي (2.7917) وبانحراف معياري (7591). كانت إجابتها سلبية وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس (3).

وأن الفقرة رقم (14) وهي (تتضمن البيانات المالية الموحدة توحيداً لكافة الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة باستثناء تلك الشركات التابعة التي تم استبعادها) بمتوسط حسابي (4.8917) وانحراف معياري (8862). كانت في المرتبة الأولى، والفقرة رقم (15) وهي (يجب عدم توحيد الشركة التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة مؤقتة) بمتوسط حسابي (4.3500) وانحراف معياري (6491). كانت في المرتبة الثانية، وأن الفقرة (19) وهي (يتم تضمين نتائج أعمال الشركة التابعة بالبيانات المالية الموحدة ابتداءً من تاريخ الحيازة، وهو نفس التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة فعلاً إلى المشتري) بمتوسط حسابي (3.7800) وانحراف معياري (7591). كانت في المرتبة الثالثة.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار الدولي رقم (3) المتعلق باندماج الشركات

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
20-	تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشآت الأعمال بطريقة الشراء في المعيار الدولي رقم (3)	3.5508	.6636	متوسطة
21-	يجب أن يتم تحديد الشركة الدامجة (المشتري) في كل اندماج منشآت أعمال داخلية ضمن نطاقه وتحديد تاريخ الاستملاك	3.3367	.7113	متوسطة
22-	يجب على الشركة الدامجة (المشتري) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة (نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى) والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج (المشتري)	4.6600	.7961	عالية جداً

متوسطة	.5968	3.4375	يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة التي تم نقلها من الشركة المشتراه إلى الشركة المشترية عند اندماج الأعمال إذا كانت هذه الالتزامات عبارة عن التزام حالي ناشئ من أحداث سابقة قبل الاندماج	-23
عالية	.7862	3.8917	تقوم الشركة المقتنية (الدامجة) بالاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالشركة المشتراه (المدمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج	-24
متوسطة	.6491	3.3500	يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المملوكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات	-25
ضعيفة	.4291	2.6500	تعترف الشركة المشترية (الدامجة) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء	-26
ضعيفة	.4778	2.2675	إذا كانت تكلفة الشراء اقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراه فان هناك شهرة سالبة "الشراء بأسعار مخفضة" والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل	-27
عالية	.8062	3.7917	تكاليف التملك وهي التكاليف التي تتحملها الشركة لتفعيل عملية الاندماج مثل المصاريف القانونية، وأتعاب المحاسبين، وأتعاب المقيمين والرسوم المهنية الأخرى، والمصاريف الإدارية والعمومية، ورسوم تسجيل وإصدار الأوراق المالية للديون ولحقوق الملكية	-28

عالية جداً	4.6900	7.191	بين المعيار كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال، ويتطلب أن يتم اعتماد طريق الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال	-29
عالية جداً	4.9900	7.891	بالشركة المشتراه (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج يقوم المقتني (الدامج) بالاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة	-30
متوسطة	3.6923		الكلية	

يتضح من الجدول أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدها الدراسة، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية عن جميع العبارات، وأن درجة تأثير تطبيق المعيار الدولي رقم (3) كانت عالية. كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن إجابات العينة كانت إيجابية وذلك لأن متوسطها الحسابي أكبر من متوسط أداة القياس (3)، ما عدا الفقرة (27) وهي (إذا كانت تكلفة الشراء أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراه فإن هناك شهرة سالبة "الشراء بأسعار مخفضة" والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل) بمتوسط حسابي (2.2675) وبانحراف معياري (4.778). كانت إجابتها سلبية وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس (3)، وأن الفقرة (26) وهي (تعترف الشركة المشترية (الدامجة) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء) بمتوسط حسابي (2.6500) وبانحراف معياري (4.291). كانت إجابتها سلبية وذلك لأن متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس (3) وأن الفقرة (30) وهي (يقوم المقتني (الدامج) بالاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالشركة المشتراه (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج) كانت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.9900) وبانحراف معياري (7.891) في المرتبة الأولى، والفقرة (29) وهي (بين المعيار كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال، ويتطلب أن يتم اعتماد طريق الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال) بمتوسط حسابي (4.6900) وانحراف معياري (7.191). كانت المرتبة الثانية، والفقرة (24) وهي (تقوم الشركة المقتنية (الدامجة) بالاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالشركة المشتراه (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج) بمتوسط حسابي (3.8917) وانحراف معياري (7.862). كانت في المرتبة الثالثة.

اختبار الفرضيات:

فيما يلي التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية (1):

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الشراء للشركات الصناعية الكويتية.

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الشراء للشركات الصناعية الكويتية.

جدول (9)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

T المحسوبة	SIG T	القيمة الجدولية	نتيجة الفرضية العدمية H0
3.575	0.000	3.015	رفض

ألفا = 0.05.

فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 3.575) أكبر من قيمتها الجدولية، وهما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الشراء للشركات الصناعية الكويتية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين والمحاسبين، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (sig) البالغة صفرًا إذ إنها أقل من 5%.

الفرضية (2):

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات البيع للشركات الصناعية الكويتية.

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات البيع للشركات الصناعية الكويتية.

جدول (10)
نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية H0	القيمة الجدولية	SIG T	T المحسوبة
رفض	3.015	0.000	4.675

ألفا = 0.05.

فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 4.675) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات البيع للشركات الصناعية الكويتية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين والمحاسبين، وهذا ما تؤكد قيمة الدلالة (sig) البالغة صفرًا إذ إنها أقل من 5%.

الفرضية (3):

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات عدم التداول للشركات الصناعية الكويتية.

Ha: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات عدم التداول للشركات الصناعية الكويتية.

جدول (11)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية H0	القيمة الجدولية	SIG T	T المحسوبة
رفض	3.015	0.000	3.465

ألفا = 0.05.

فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 4.575) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات البيع للشركات الصناعية الكويتية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين والمحاسبين، وهذا ما تؤكدُه قيمة الدلالة (sig) البالغة صفرًا إذ إنها أقل من 5%.

الفصل الخامس مناقشة الاستنتاجات والتوصيات

– مناقشة الاستنتاجات

– التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة الاستنتاجات والتوصيات

مناقشة الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، كما يتضمن التوصيات التي قدمها الباحث في ضوء نتائج الدراسة، وعلى النحو الآتي:

مناقشة نتائج السؤال الأول ونصه: ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الشراء في الشركات الصناعية الكويتية؟

تبين من نتيجة الفرضية الأولى للدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الشراء للشركات الصناعية الكويتية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين والمحاسبين. وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة العازمي (2012) التي أوضحت نتائجها أن القصور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤثر على جودة الإفصاح في القوائم المالية في شركة نفط الكويت مما يؤثر على قرارات الاستثمار من وجهة نظر المحاسبين والمديرين الماليين والعاملين في شركة نفط الكويت، كذلك اتفقت النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة بصول (2002) التي أظهرت نتائجها ملاءمة المعلومات المحاسبية المستقاة من قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن. كما اتفقت النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة (Caplani, 2012) التي أظهرت أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية يساعد في إمداد الادارة العليا بالمعلومات الملائمة والموثوقة لاتخاذ قرارات الاستثمار في شركات أخرى وفي تطوير وتوسيع نشاط الشركة نفسها.

من جهة أخرى اختلفت النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة باشيخ (2009) التي أوضحت نتائجها أن المعلومات غير المحاسبية تعد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في سوق الأسهم السعودي، وهو ما يختلف مع ما ورد في الدراسة الحالية وفي نتائج الكثير من الدراسات السابقة.

ومن استعراض النتيجة السابقة يتضح منطقيتها من حيث إن الدراسات أجمعت بمعظمها على أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية له أثر على قرارات الشراء في الشركات الصناعية الكويتية، حيث إن متخذي قرارات الاستثمار عادةً ما يلجأون إلى مصدر موثوق وملائم للمعلومات يقومون من خلاله باتخاذ القرار الصحيح، وهو المعلومات المحاسبية المستقاة من تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

مناقشة نتائج السؤال الثاني ونصه: ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات البيع في الشركات الصناعية الكويتية؟

تبين من نتيجة الفرضية أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات البيع للشركات الصناعية الكويتية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين والمحاسبين.

واتفقت النتيجة الحالية مع النتائج التي وردت في دراسة كل من (العازمي، 2012)، ودراسة (حمزة، 2007)، ودراسة (السيوفي، 2005)، ودراسة (Stone, 2011)، ودراسة (Marilyn et al., 2007)، والتي اتفقت في مجملها على أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة ومناسبة، حيث أوضحت هذه الدراسات أن متخذي القرارات الاستثمارية يقومون باتخاذ قراراتهم في الشراء والبيع وعدم التداول على حد سواء بناءً على المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية. وتتضح منطقية هذه النتيجة من خلال ما تظهره الدراسات من أن المعلومات المحاسبية هي العامل الأهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويرى الباحث أن اتفاق النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج العديد من الدراسات السابقة يؤكد دقة النتيجة الحالية من حيث وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في اتخاذ قرارات البيع في الشركات الصناعية الكويتية.

مناقشة نتائج السؤال الثالث ونصه: ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات عدم التداول في الشركات الصناعية الكويتية؟

تبين من نتيجة الفرضية أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات عدم التداول في الشركات الصناعية الكويتية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين والمحاسبين.

وتتفق النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة (Marilyn et al., 2007) التي أظهرت نتائجها أن قراءة وفهم وتحليل البيانات المالية للشركة يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة تنهض بالشركة نحو الأمام في استثماراتها الناجحة، كذلك اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة (Tarca, 2004) التي أظهرت نتائجها أن الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً هي أكبر وذات دخل خارجي أكثر

وتتضح منطقية النتيجة الحالية من حيث إن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية دائماً ما تحصل على معلومات محاسبية أكثر دقة وحيادية، ما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة من قبل متخذي القرارات، وهو بدوره ينعكس على دخل الشركة ليصبح حجم دخلها الخارجي أكبر، وذات تنوع استثماري أكثر شمولاً، ما يساهم في زيادة حجم هذه الشركات وفقاً لمعطيات صحيحة. واستناداً إلى ما سبق النتائج الواردة في الدراسات السابقة أكدت دقة النتيجة الحالية الواردة في السؤال الثالث والتي توضح أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على قرارات عدم التداول في الشركات الصناعية الكويتية.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، قدم الباحث عدداً من التوصيات، وعلى النحو الآتي:
1. ضرورة اهتمام متخذي القرارات في الشركات الصناعية الكويتية باتخاذ قراراتهم الاستثمارية وفقاً للمعلومات المحاسبية الواردة من الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، نظراً لما أظهرته النتائج من أثر إيجابي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في اتخاذ قرارات الاستثمار.
 2. ضرورة تبادل الخبرات الإدارية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها، حيث أظهرت النتائج أن التأثير الفعال للمستثمر يتحقق من خلال تبادل الخبرات الإدارية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها، حيث حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسي.
 3. ضرورة الاهتمام بالبيانات المالية الموحدة، حيث أظهرت النتائج أن البيانات المالية الموحدة تتضمن توحيداً لكافة الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة باستثناء تلك الشركات التابعة التي تم استبعادها، حيث حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسي.

4. كما توصي الدراسة بعقد دورات تدريبية لمتخذي القرارات في الشركات الصناعية الكويتية حول أهمية معايير المحاسبة الدولية في اتخاذ القرارات الاستثمارية وفقاً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثر ايجابي في هذا الشأن.
5. وأخيراً، توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية حول موضوع الدراسة على قطاعات أخرى غير القطاع الصناعي الكويتي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، موسى، (2011)، "محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في منطقة الباحة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- أبو المكارم، وصفي، (2009)، "دراسات متقدمة في المحاسبة المالية"، ط 3، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- باشيخ، عبد اللطيف، (2009)، جدوى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، جامعة الملك سعود، 14-15 ذو القعدة، الموافق 5-6 ديسمبر، ص ص 1-17.
- بصول، ربا، (2002)، "قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2009)، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، عمان، الأردن.
- حماد، طارق، (2006)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حمزة، محي الدين، (2007)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"، 23 (1): 154-174.

- حنان، رضوان، (2005)، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري - التطبيقات العملية، ط 1، عمان: دار وائل للنشر.
- الحنفي، عبد الغفار، (2006)، "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية.
- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، ومكية، نغم، (2007)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية"، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 29 (1): 171-188.
- السامرائي، عدنان، (2005)، "الإدارة المالية"، الطبعة الثالثة، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- السيوفي، حاتم، (2005)، "تصنيف الاستثمار في الشركات الصناعية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (28) في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 6 أكتوبر، مصر.
- الشمخي، حمزة، والجزراوي، إبراهيم، (2003) "الإدارة المالية الحديثة"، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- صيام، وليد، (2005)، ايجابيات ومعوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة، "المجلة الأردنية"، الأردن المجلد 1، العدد 2، ص ص 1-16.
- العازمي، يوسف، (2012)، "أثر القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية وأثر ذلك على الاستثمار في القطاع النفطي في الكويت"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- القاسم، كمال (2006)، "محاسبة الاستثمار في الشركات المالية في الضفة الغربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (2007)، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، عمان.
- محمد، منير، وإسماعيل، وإسماعيل، ونور، عبد الناصر، (2005)، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، ط 2، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد، (2006)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد، (2007)، مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد، والسويطي، موسى، (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2.
- موسى، عمار، ومصطفى، علي، (2005) الإدارة المالية للشركات، دار الرضا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Caplani, M. (2012). The Effect of Applying IAS on Investment Decision in Monaco's Private Companies, **Journal of economy**, vol. 17, Paris.
- Halbouni, Sawsan, (2005). An Empirical Investigation of Perceived Suitability of International Accounting Standards for Jordan, **Journal of Education & Administrative Science**, 21 (1): 96-125.
- Marilyn, V., Gurprit C., & Francis, T. (2007). Reading Financial Statements for Better Investment Decisions, **Journal of Taxation of Investments**, 24 (2): 117-130.
- Pingyang, G. (2007), **Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency**, The University of Chicago - Graduate School of Business.
- Stone, M. (2011). Accounting of Investments in Multinational Trading Companies in the State of Ohio in the United States of America, **The Accounting Digest Magazine**, USA, 24 (2): 25-31.
- Tarca, A. (2004). International Convergence of Accounting Practices: Choosing between IAS and US GAAP in Investment Accounting, **Journal of International Financial Management and Accounting**, electronic version, UK, 15 (1): 60-91.
- Weygandt, J., Kimmel, P., & Kieso, D. (2013). **Accounting Principles**, 11th Edition, International Student Version, Willey Publishing, USA.

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

حضرة الفاضل/الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة عمان العربية، والدراسة بعنوان:

"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار للشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"

يرجى منكم التفضل بالاجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

خالد جزاء العتيبي

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي

القسم الأول: البيانات الأولية (المعلومات الشخصية)

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك.

1- العمر:

أقل من (30) (30-40) (41-50) أكثر من (50)

2- الجنس:

ذكر أنثى

3- المؤهل التعليمي:

بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخرى

4- سنوات الخبرة:

أقل من (10) (10-15) (16-20) أكثر من (20)

القسم الثاني: الإستبانة

"معايير المحاسبة الدولية"

م	درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المعيار الدولي رقم (28) المتعلق بالاستثمار في شركات زميلة						
1	يكون للمستثمر تأثير فعال إذا استحوذ المستثمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة على 20% أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها					
2	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال التمثيل في مجلس الإدارة أو أي جهة إدارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها					

				3	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال المشاركة في عملية وضع السياسات
				4	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال وجود معاملات مالية ذات أهمية نسبية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها
				5	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال تبادل الخبرات الإدارية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها
				6	يتحقق التأثير الفعال للمستثمر من خلال تقديم المستثمر لمعلومات مالية للشركة المستثمر فيها
				7	في ظل طريقة التكلفة يقوم المستثمر بتسجيل الاستثمارات في الشركة المستثمر فيها على أساس التكلفة
				8	يجب المحاسبة على الاستثمار في شركات زميلة بالبيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية إلا إذا كان شراء تلك الاستثمارات والاحتفاظ بها قد يتم بنية التخلص منها في المستقبل القريب
				9	يعتبر الاعتراف بالإيراد على أساس توزيعات الأرباح المستلمة من الشركة الزميلة غير مناسب لقياس الإيراد المكتسب بواسطة المستثمر بسبب أن تلك التوزيعات قد لا تعكس بصورة دقيقة مستوى أداء المؤسسة الزميلة

المعيار الدولي رقم (27) المتعلق بالمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في بياناتها المالية المنفصلة والموحدة لمجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرته

					10	يجب على أي شركة قابضة أن تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة لدى الشركة القابضة
					11	البيانات المالية الموحدة تعطي معلومات مالية عن المجموعة باعتبارها مشروعاً واحداً وبصرف النظر عن كون وحدات تلك المجموعة تمثل كيانات قانونية مستقلة
					12	عندما تكون الشركة القابضة نفسها مملوكة لشركة أخرى فإنه من المعتاد ألا تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة حيث إن الشركة القابضة (الأم) قد لا تطلب إعداد مثل تلك البيانات
					13	يجب على الشركة التي تقوم بنشر بيانات مالية موحدة أن تضمن تلك البيانات توحيداً لكافة الشركات التابعة أجنبية كانت أو محلية
					14	تتضمن البيانات المالية الموحدة توحيداً لكافة الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة باستثناء تلك الشركات التابعة التي تم استبعادها
					15	يجب عدم توحيد الشركة التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة مؤقتة

				يمكن الحصول على معلومات أكثر فائدة عن طريق توحيد البيانات المالية للشركة التابعة مع المجموعة والإفصاح عن معلومات إضافية بالبيانات المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للشركات التابعة	16
				عند إعداد البيانات المالية الموحدة يتم دمج البيانات المالية للشركة القابضة وللشركات التابعة عن طريق تجميع بنودها المتشابهة من الموجودات، الخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات مع لحظ العمليات المتبادلة بينهما وحذفها	17
				يتم استبعاد أرصدة حسابات الاستثمار في شركات قابضة مقابل حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية في الشركات التابعة	18
				يتم تضمين نتائج أعمال الشركة التابعة بالبيانات المالية الموحدة ابتداء من تاريخ الحيازة، وهو نفس التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة فعلا إلى المشتري	19
المعيار الدولي رقم (3) المتعلق باندماج الشركات					
				تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشآت الأعمال بطريقة الشراء في المعيار الدولي رقم (3)	20

				21	يجب أن يتم تحديد الشركة الدامجة (المشترية) في كل اندماج منشآت أعمال داخلة ضمن نطاقه وتحديد تاريخ الاستملاك
				22	يجب على الشركة الدامجة (المشترية) ان تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة (نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى) والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج (المشترية)
				23	يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة التي تم نقلها من الشركة المشتراه إلى الشركة المشترية عند اندماج الأعمال اذا كانت هذه الالتزامات عبارة عن التزام حالي ناشئ من أحداث سابقة قبل الاندماج
				24	تقوم الشركة المقتنية (الدامجة) بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة المتعلقة بالشركة المشتراه (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج
				25	يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المملوكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات

				26	تعترف الشركة المشتري (الدامجة) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء
				27	إذا كانت تكلفة الشراء اقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراه فان هناك شهرة سالبة "الشراء بأسعار مخفضة" والتي يجب ان تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل
				28	تكاليف التملك وهي التكاليف التي تتحملها الشركة لتفعيل عملية الاندماج مثل المصاريف القانونية، وأتعاب المحاسبين، وأتعاب المقيمين والرسوم المهنية الأخرى، والمصاريف الإدارية والعمومية، ورسوم تسجيل وإصدار الأوراق المالية للديون ولحقوق الملكية
				29	يبين المعيار كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال، ويتطلب أن يتم اعتماد طريق الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال
				30	يقوم المقتني (الدامج) بالاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالشركة المشتراه (المندمجة) بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج

ملحق رقم (2)

أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

م	الإسم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة
1	يسري سامي	أستاذ دكتور	محاسبة	جامعة عمان العربية
2	نبيل الحلبي	أستاذ دكتور	محاسبة	جامعة عمان العربية
3	آمال عوض	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة عمان العربية
4	نمر السليحات	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة عمان العربية
5	ظاهر القشي	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة عمان العربية
6	عبد الناصر نور	أستاذ دكتور	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
7	أمجد أبو الجدي	أستاذ مشارك	قياس وتقويم	جامعة عمان الأهلية